



وزارة الصيد و الاقتصاد البحري  
المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد



# التقرير السنوي لإحصائيات الصيد في موريتانيا

سنة  
2022





## المرصد الاقتصادي والاجتماعي

المنشأ بالمقرر رقم 839 - 2022 الصادر بتاريخ 25 أغسطس 2022 الذي يلغي ويحل محل المقرر رقم 265 بتاريخ 09 ابريل 2018

يكلف المرصد الاقتصادي والاجتماعي على وجه الخصوص بما يلي:

- وضع آلية دائمة للمتابعة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصيد؛
- تحديد إطار تشريعي ومؤسسي يُمكن من ضمان المتابعة والتقييم الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الصيد وكفاءاته؛
- إعداد دفاतर الالتزامات في إطار الشراكة مع المنتجين ومستخدمي معطيات القطاع؛
- ضمان نشر مذكرة دورية بشكل منتظم حول أداء قطاع الصيد ومساهمة في الاقتصاد الوطني؛

## تشكيلة اللجنة الفنية للمرصد الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس:

الأمين العام لوزارة الصيد والاقتصاد البحري

الأعضاء :

- قائد خفر السواحل الموريتانية؛
- المدير العام لاستغلال موارد ومصائد الأسماك؛
- مدير البحرية التجارية؛
- مدير استصلاح الثروات البحرية والدراسات؛
- مدير تنمية وتثمين المنتجات؛
- مدير الصيد القاري وزراعة الأسماك؛
- مدير البرمجة والتعاون؛
- ممثل عن المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛
- ممثل عن المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك؛
- ممثل عن الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك (ش.م.ت.أ)؛
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالاقتصاد؛
- ممثل عن البنك المركزي الموريتاني؛
- ممثل عن الوكالة الوطنية للإحصائيات والتحليل الديمغرافي والاقتصادي – المكتب الوطني للإحصاء سابقا؛
- ممثل عن الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الموريتانيين؛

## فريق عمل المرصد الاقتصادي والاجتماعي

الأمين الدائم: عبد الرحمن بوجمعه

مسؤول البحث والإحصائيات: دداه أحمد بابو

مسؤول الشؤون الاقتصادية: أبو أليمان كان

خبير الثروات السمكية: أحمد محمد المصطفى

بالإضافة إلى عمال دعم المرصد الاقتصادي والاجتماعي



## الفهرست

04	الجدول
05	الأشكال
06	مقدمة
	<b>الجزء الأول: الصيد البحري</b>
08	1.1. المخزون المتاح
08	1.1.1- المخزون، الحصص، ومستوى الاستغلال
08	2.1.1- منح واستغلال الحصص
09	2.1. حق الانتفاع
10	1.2.1 حقوق الامتياز حسب المصيدة
10	2.2.1 الامتيازات حسب نوع الصيد
12	3.1. الكميات المصطادة
12	1.3.1 الكميات المصطادة حسب نوع صيد
13	2.3.1 مكونات الكميات المصطادة في عرض البحر وفي المناطق الشاطئية
14	3.3.1 مكونات الكميات المصطادة للصيد التقليدي والزورقي
14	4.3.1 جهد الصيد في أعالي البحار وفي المناطق الشاطئي
14	1.4.3.1 عدد السفن حسب معدات الحفظ
14	2.4.3.1 عدد السفن حسب آليات الصيد
	<b>الجزء الثاني: الصادرات</b>
16	2. صادرات منتجات الصيد
16	1.2 حجم الصادرات
22	2.2 قيمة الصادرات
28	روابط مهمة للنصوص القانونية 2022
	<b>الجزء الثالث: مؤشرات اقتصادية واجتماعية</b>
30	ملخص مداخل القطاع لسنة 2022
30	حصيلة التكوين البحري - مركز التأهيل والتكوين على مهن الصيد
31	توزيع الأسماك
32	إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري
33	الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية
	<b>الجزء الرابع: الصيد القاري</b>
35	الصيد القاري وزراعة الأسماك - وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك في المياه القارية
37	المختصرات
38	تعريفات

## الجدول

- الجدول 1: المخزون المتاح لكل مصيدة (طن) 8
- الجدول 2: استغلال الحد المسموح باصطياده حسب المصايد لسنة 2022 9
- الجدول 3: عدد الامتيازات حسب المصيدة للنظام الوطني 9
- الجدول 4: عدد الامتيازات حسب نوع الصيد والمصايد بالنسبة للنظام الوطني 11
- الجدول 5: إجمالي الكميات المصطادة السنوية حسب نوع الصيد (الطن) 12
- الجدول 6: تشكل الكميات المصطادة حسب نوعية الصيد لسنة 2022 12
- الجدول 7: مساهمات حسب مصايد أعالي البحار والشاطئية 13
- الجدول 8: إنتاج قطاع الصيد لسنة 2022 14
- الجدول 9: جهد الصيد لسنة 2022 14
- الجدول 10: مساهمة صادرات الفئات في حجم الصادرات الإجمالي 16
- الجدول 11: مساهمة الأسواق في الأحجام المصدرة 17
- الجدول 12: المساهمة في حجم الصادرات حسب الدول 18
- الجدول 13: المساهمة في حجم صادرات الأسماك القاعية حسب الدول 19
- الجدول 14: مساهمة الدول في أحجام صادرات دقيق وزيت السمك 20
- الجدول 15: مساهمة الدول في حجم الصادرات فيئة «مختلف المنتجات المجمدة» 20
- الجدول 16: مساهمة الدول في حجم الصادرات 21
- الجدول 17: مساهمة المنتجات المصدرة في القيمة الإجمالية 22
- الجدول 18: المساهمات في الصادرات حسب الجهات الكبرى 2022 23
- الجدول 19: المساهمات في قيم الصادرات حسب الدول 24
- الجدول 20: المساهمة حسب الدول في القيمة الإجمالية للأسماك القاعية 25
- الجدول 21: المساهمة حسب الدول في قيمة صادرات دقيق وزيت السمك 26
- الجدول 22: المساهمة حسب الدول في قيمة صادرات «منتجات أخرى» 27
- الجدول 23: المساهمة حسب الدول في قيمة صادرات «أسماك السطح الصغيرة» 27
- الجدول 24: ملخص مداخيل قطاع الصيد للفترة 2018 - 2022 30
- الجدول 25: ملخص التكوين من 2017 - 2018 إلى 2022 - 2023 30
- الجدول 26: تطور عمليات التوزيع السنوية 31

## الأشكال

- الشكل 1 : توزيع المخزون المتاح 8
- الشكل 2: الحصص الممنوحة والمستغلة حسب المصيدة 2017 . 2022 9
- الشكل 3: توزيع الكميات المستغلة حسب المصايد لسنة 2022 9
- الشكل 4: تطور عدد الامتيازات حسب المصايد (2016 . 2022) 9
- الشكل 5 : توزيع الامتيازات حسب المصيدة لسنة 2022 10
- الشكل 6 : الامتيازات حسب المصيدة (2016 . 2022) 10
- الشكل 7: تطور عدد امتيازات الصيد التقليدي 10
- الشكل 8: تطوير عدد امتيازات الصيد الشاطئي 10
- الشكل 9: تطور عدد امتيازات الصيد في أعالي البحار 10
- الشكل 10: الكميات المصطادة لمختلف أنواع الصيد (2013 . 2022) 12
- الشكل 11: الكميات المصطادة شهريا للصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي سنة 2022 13
- الشكل 12: الكميات المصطادة شهريا في أعالي البحار والصيد الشاطئي (2017 . 2022) 13
- الشكل 13: التطور الشهري لحجم الصادرات حسب المصايد 16
- الشكل 14: أحجام الصادرات الشهرية حسب نوع المنتج 17
- الشكل 15: حجم صادر رأسيات الأرجل حسب سوق الوجهة 17
- الشكل 16: الأحجم الشهرية للصادرات حسب أهم أسواق الوجهة 18
- الشكل 17: حجم صادرات الأسماك القاعية حسب القارات 18
- الشكل 18: أحجام الصادرات الشهرية حسب سوق الوجهة 19
- الشكل 19: أحجام الصادرات الشهرية لدقيق وزيت السمك حسب الوجهات الكبرى 19
- الشكل 20: أحجام الصادرات الشهرية لدقيق وزيت السمك حسب الدول 20
- الشكل 21: حجم الصادرات الشهرية لـ"منتجات مجمدة مختلفة" حسب الأسواق 20
- الشكل 22: أحجام الصادرات حسب أهم دول الوجهة 21
- الشكل 23: أحجام الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب القارة 21
- الشكل 24: أحجام الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب الدول 21
- الشكل 25: أحجام الصادرات الشهرية لفيئة «منتجات أخرى» 22
- الشكل 26: قيمة الصادرات حسب نوع المنتج 23
- الشكل 27: قيمة الصادرات الشهرية حسب الوجهات الكبرى 23
- الشكل 28: قيمة الصادرات حسب أهم الدول 24
- الشكل 29: قيمة الصادرات الشهرية حسب الوجهات الكبرى 24
- الشكل 30: القيمة الشهرية للصادرات حسب الدول 25
- الشكل 31: القيم الشهرية لصادرات دقيق وزيت السمك حسب القارات 25
- الشكل 32: القيم الشهرية لصادرات منتجات دقيق وزيت السمك حسب الدول 26
- الشكل 33: القيم الشهرية لصادرات المنتجات المجمدة 26
- الشكل 34: القيم الشهرية لصادرات المنتجات المجمدة حسب الدول 26
- الشكل 35: قيم صادرات «الاسماك السطحية» 27
- الشكل 36: قيم الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب الدول 27
- الشكل 37: حجم صادرات «منتجات أخرى» 27

## مقدمة

يعتبر قطاع الصيد أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الوطني من خلال إسهامه في التوازنات الاقتصادية الكبرى في البلاد ومقدرات النمو وخلق فرص العمل ودوره في مكافحة الفقر وفي تعزيز الأمن الغذائي. وقد تمت المصادقة في شهر يوليو 2020 على استراتيجية لمدة خمس سنوات، اعتنت بمجال الصيد البحري وحده، وعُرفت بـ: استراتيجية الاستصلاح والتنمية المستدامة والمندمجة للصيد البحري (استراتيجية الصيد البحري 2020 - 2024).

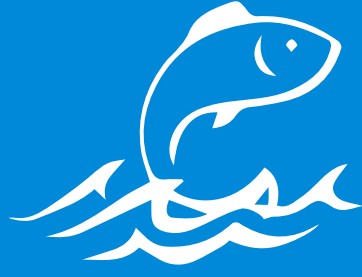
غير أنه ومن أجل تمكين قطاع الصيد والاقتصاد البحري من بلوغ أهدافه فيما يتعلق بمساهمته المستدامة في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد، اتضحت ضرورة توسيع مدى هذه الاستراتيجية المتخصصة لتشمل كافة المجالات التي تدخل في اختصاص وزارة الصيد والاقتصاد البحري (م.ص.ا.ب): الصيد البحري؛ الشؤون البحرية (بما في ذلك قطاعات الاقتصاد البحري الأخرى)؛ والصيد القاري وزراعة الأسماك. كما لوحظ أيضا بالنسبة لاستراتيجية الصيد البحري ضرورة القيام بإصلاحات وتصحيحات لسد بعض الثغرات التي لوحظت في التسيير الحالي للصيد البحري فيما يتعلق بآليات النفاذ إلى الثروة والاستغلال وتثمين المنتجات.

وعلى هذه الأسس، تمت المصادقة على إعلان لسياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 - 2024، الذي يهدف إلى الاستجابة، على نحو أفضل، لتحديات واحتياجات القطاع بجميع مكوناته (الصيد البحري، الشؤون البحرية، الصيد القاري وزراعة الأسماك)، ويأخذ في الاعتبار توجيهات استراتيجية الصيد البحري للفترة 2020 - 2024 وكذا المكاسب والدروس الأولى المستخلصة من تنفيذها. وينسجم إعلان سياسة وتخطيط القطاع مع برنامج أولوياتي الموسع لفخامة الرئيس، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي يهدف بالنسبة لقطاع الصيد والاقتصاد البحري إلى الرفع من أدائه وتعزيز اندماجه في الاقتصاد الوطني.

وطبقا لاستراتيجية النماء المتسارع والرفاه المشترك، تهدف رؤية إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 - 2024 إلى ترقية قطاع الصيد والاقتصاد البحري، واستدامة اندماجه في الاقتصاد الوطني.

ويشكل تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري والإصلاحات الهامة التي تنطوي عليه تحديا كبيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وهو ما يتطلب إجراءات جديدة مؤسسية وتشريعية، خاصة مراجعة بعض النصوص التنظيمية، وتعزيز الإطار والمؤسسي للإدارة، وكذا المصادر البشرية والمالية لوزارة الصيد والاقتصاد البحري.

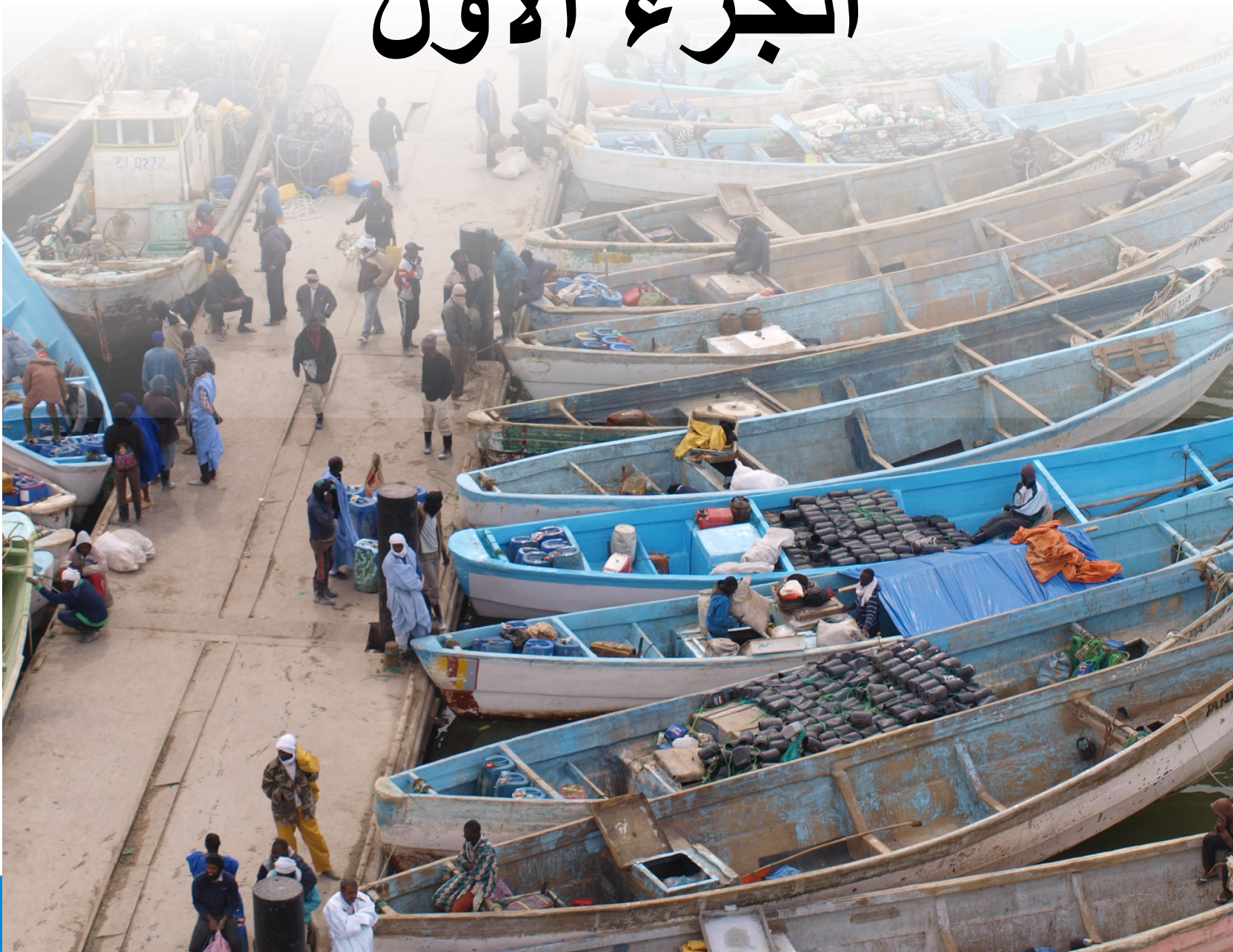
التقرير السنوي لإحصائيات الصيد  
المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد



الجزء الأول

الصيد البحري

# الجزء الأول



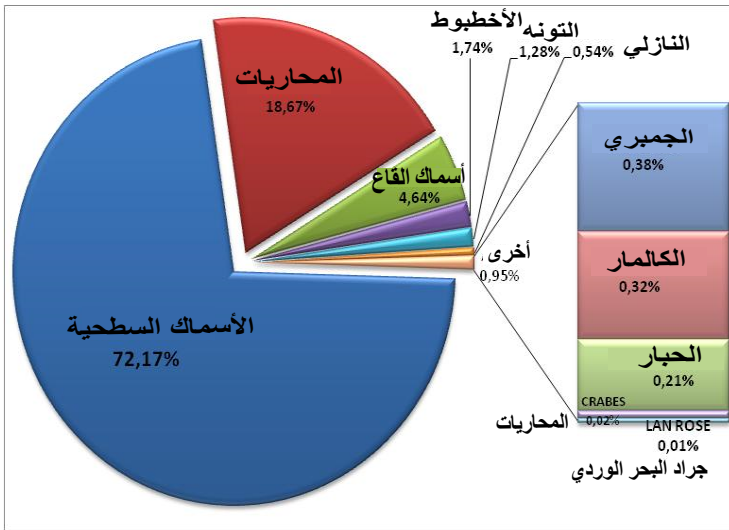
## 1.1. المخزون المتاح

## 1.1.1. المخزون، الحصص، ومستوى الاستغلال

الجدول 1 : المخزون المتاح لكل مصيدة (طن)

المصايد	الكمية (طن)
رأسيات الأرجل	32 700
الأخطبوط	6 000
الحبار	4 000
الكالمار	7 200
الجمبري	87 000
الأسماك القاعية	10 093
النازلي	1 353 000
الأسماك السطحية	400
سرطان البحر	24 000
التونه	240
جراد البحر الوردي	350 000
المحاريات	1 874 633
المجموع (طن)	

المصدر: م.ا.ث.د - م.م.ب.م.ص



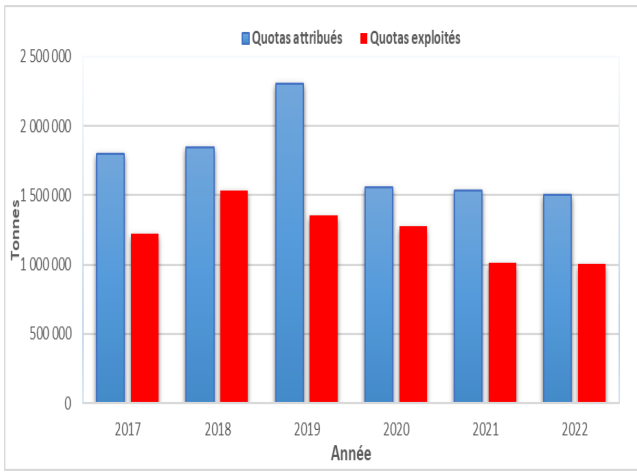
الشكل 1 : توزيع المخزون المتاح

ظلت، خلال سنة 2021 الحصص الممنوحة قابلة للمقارنة مع سنة 2020 خاصة بالنسبة لمصيدة رأسيات الأرجل، والقشريات وجراد البحر الوردي. حيث مرت هذه المصايد بفترة اختبارية من سنة 2017 حتى 2019، ومنذ تلك الفترة بدأ تراجع القدرة الحقيقية لأقصى استغلال للأسطول الذي يعمل بصفة فعلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا. (الشكل 2). وفيما يتعلق باستغلال الحصص خلال سنة 2022، فقد بلغ المستوى العام للاستغلال نسبة 66%، وهو تقريبا نفس مستوى الاستغلال خلال سنة 2021. ويمكن إرجاع عدم تطور الإنتاج سنة 2022 إلى عدة عوامل منها: تمديد التوقف البيولوجي المعتاد بشهر إضافي، ربط خروج سفن أسماك السطح الصغيرة بالحصول على عقد تجميد مع أحد مصانع المعالجة والتطبيق الصارم للحصول على الحصص. وبالنسبة للحد المسموح باصطياده حسب المصيدة، نلاحظ أن الأسماك السطحية الصغيرة التي تمثل 89% من إجمالي الإنتاج، لم يتم استغلالها إلا بنسبة 67% أي ما يمثل 895.054 طن. فيما تم استغلال رأسيات الأرجل التي تمثل 3% من الإنتاج الإجمالي بنسبة 107% أي ما يمثل 45603 طن سنة 2022 مقابل نسبة 79% سنة 2021. وفي المقابل، نلاحظ أنه تم تجاوز الحد المسموح باصطياده بالنسبة لمصيدة جراد البحر بنسبة 70% (الجدول 1).

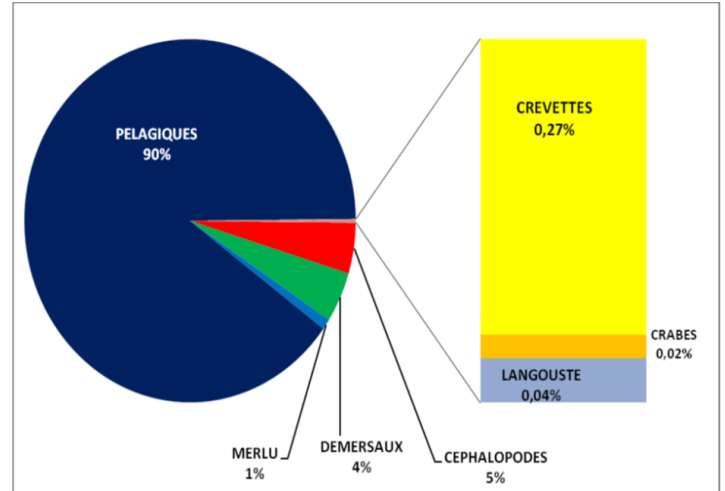
يعتمد نظام تسيير الثروات البحرية على خطط استصلاح المصايد، اعتبارا لتغير الظروف المحيطية والبيئية للوسط البحري لتتغير كئاريا. ومن أجل موازنة كمية الثروات القابلة للاصطياد لفترة معينة مع إمكانيات الإنتاج، يتم تحديد الحد المسموح باصطياده المقطوع من أقصى عائد مستدام، سنويًا لمختلف المصايد من طرف وزير الصيد والاقتصاد البحري. ويتطلب ذلك معرفة مسبقة بالمخزون المتاح بدقة رغم إمكانية تغيره بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى. وعلى هذا الأساس، يُمنح الحق في الولوج إلى الثروة لاستخراج كمية محددة (حصّة) لمصيدة محددة في إطار امتياز لحق انتفاع يُمنح لشخصية معنوية أو اعتبارية على أساس استثمار في البحر أو على اليابسة عن طريق نظام استغلال وطني أو أجنبي. ويستوجب ذلك، تحديد الحد المسموح باصطياده لتقسيمه بعد ذلك إلى حصص فردية أو جماعية في حدود المخزون المتاح. وفي هذا الإطار، يتم تخصيص حصّة لأصحاب الامتياز، اعتمادًا على حالة الثروة المستهدفة ومستوى الاستثمار بشكل يضمن أقصى نتيجة مع استمرارية النشاط. يتم الولوج إلى الثروة بالنسبة للنظام الأجنبي بموجب اتفاقيات أو معاهدات حرة بين دول أو هيئات خصوصية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحد المسموح باصطياده حسب كل مصيدة أو عينة يصل خلال سنة 2022 إلى 1.874.633 طن موزعة على تسعة مصايد. وتهيمن العينات الثلاث الأساسية بنسبة 79% من الحد المسموح باصطياده/ ويتعلق الأمر بعينات الأسماك السطحية الصغرى بنسبة 72% أي ما يمثل 1.353.000 طن، ثم مخزون الأسماك القاعية بنسبة 5% أي ما يمثل 87.000 طن، ثم الأخطبوط بنسبة 1.7% أي ما يمثل كمية 32.700 طن، فيما تمثل العينات الأخرى التونه، النازلي، الجمبري، كالمار، السيش، سرطان البحر وجراد البحر الوردي أقل من 3% أي م يقارب 52.000 طن (الشكل 1). ويخضع استغلال الحصص إلى حق وولوج للثروة يتضمن حق وولوج مباشر، وحق جزافي، وضريبة الاستغلال التي تأخذ في الاعتبار قيمة المنتج.

## 2.1.1. منح واستغلال الحصص



الشكل 2: الحصص الممنوحة والمستغلة حسب المصيدة 2017 - 2022



الشكل 3: توزيع الكميات المستغلة حسب المصايد لسنة 2022

الجدول 2 : استغلال الحد المسموح باصطياده حسب المصايد لسنة 2022

المصايد (*)	الحد المسموح باصطياده 2022	الإنتاج (طن)	الإنتاج (%)
رأسيات الأرجل	42 700	45 603	107%
الجمبري	7 200	2 720	38%
الأسماك القاعية	87 000	45 356	52%
النازلي	10 093	9 504	94%
الأسماك السطحية	1 353 000	903 650	67%
سرطان البحر	400	221	55%
جراد البحر	240	407	170%
<b>المجموع (طن)</b>	<b>1 500 633</b>	<b>1 007 462</b>	<b>64%</b>

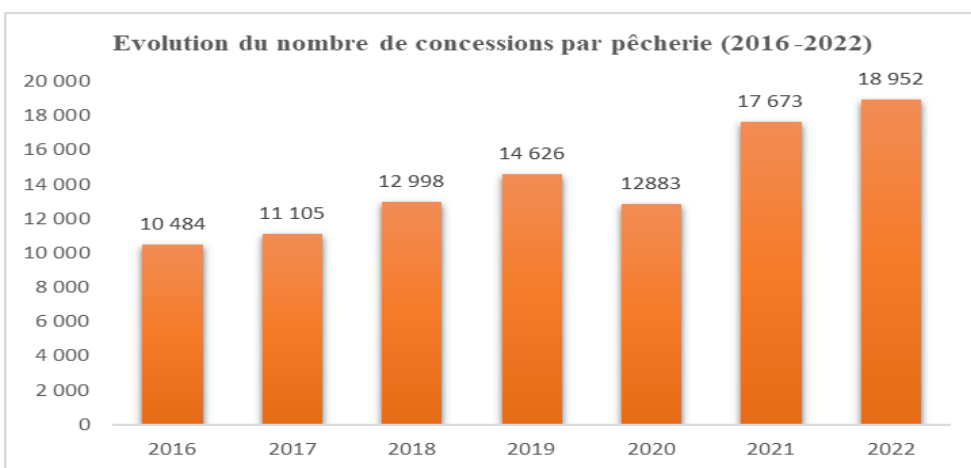
الجدول 3: عدد الامتيازات حسب المصيدة للنظام الوطني

	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
الأسماك السطحية	4232	4071	3536	3255	3 900	2 134	1 717
رأسيات الأرجل	7200	6790	4975	6676	6 489	5 557	4 972
الأسماك القاعية	7450	6712	4317	4541	2 511	3 197	3 559
الجمبري	5	4	1	1			
جراد البحر الوردي / القشريات ص.ت	59	87	45	53			
الصدفيات	0	0	0	86			
عقيدات أخرى	6	9	9	14			
<b>المجموع</b>	<b>18 952</b>	<b>17 673</b>	<b>12883</b>	<b>14 626</b>	<b>12 998</b>	<b>11 105</b>	<b>10 484</b>

## 2.1. حق الانتفاع

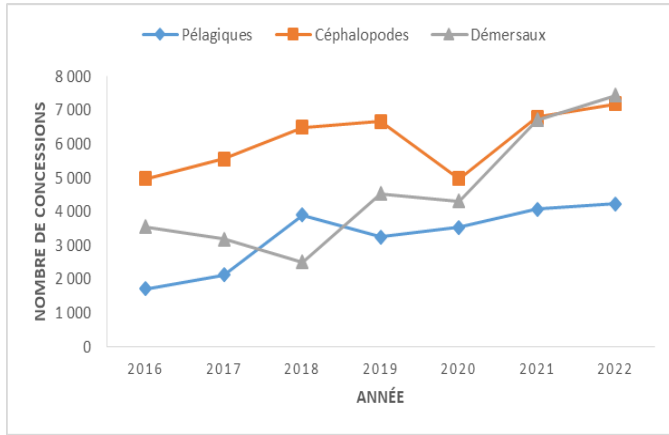
### 1.2.1. حقوق الامتياز حسب المصايد

تم منح 18.952 امتياز صيد خلال سنة 2022 من طرف القطاع مقابل 17.673 امتياز خلال سنة 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7% (الجدول 2). وتهيمن بشكل كبير امتيازات رأسيات الأرجل بما يمثل 7450 امتياز، ثم الأسماك القاعية بنسبة حدود 6712 امتياز، والأسماك السطحية بنسبة بـ 4071 امتياز. فيما تمثل المصايد الأخرى كجراد البحر الوردي، والصدفيات والجمبري أقل من 1% (الجدول 2، الشكل 2).



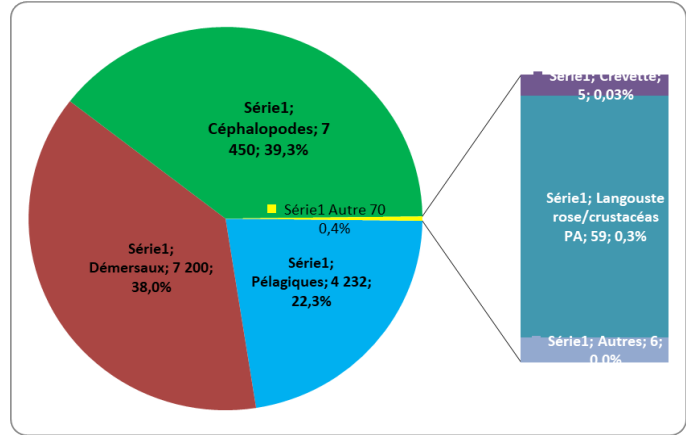
الشكل 4: تطور عدد الامتيازات حسب المصايد (2016 - 2022)

باستئناف النشاط عقب الأزمة الصحية العالمية لكوفيد - 19، عكس عدد امتيازات الصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي التي عرفت تراجعاً بالنسبة لمصيدتي الأسماك القاعية وأسماك السطح الصغيرة بسبب الإجراءات الصارمة التي اتخذت من أجل الحصول على حصة.



الشكل 6 : الامتيازات حسب المصيدة (2016 - 2022)

لقد أوضحت سلسلة البيانات المتعلقة بالعدد الإجمالي للامتيازات الممنوحة خلال السنوات الخمس الأخيرة، عدا سنة 2020، زيادة منتظمة (الشكل 6). وفي سنة 2022، ارتفع العدد من جديد بنسبة 7% مقارنة بسنة 2021 خاصة على مستوى مصيدة الاسماك القاعية ورأسيات الأرجل (الشكل 4). ويمكن تفسير هذه الزيادة

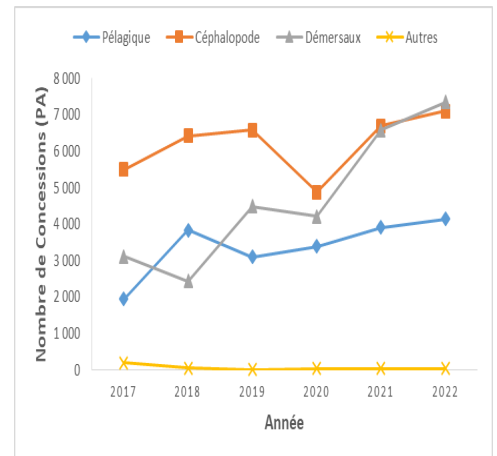


الشكل 5 : توزيع الامتيازات حسب المصيدة لسنة 2022

## 2.2.1. الامتيازات حسب نوع الصيد

### 1.2.2.1. قطاع الصيد التقليدي

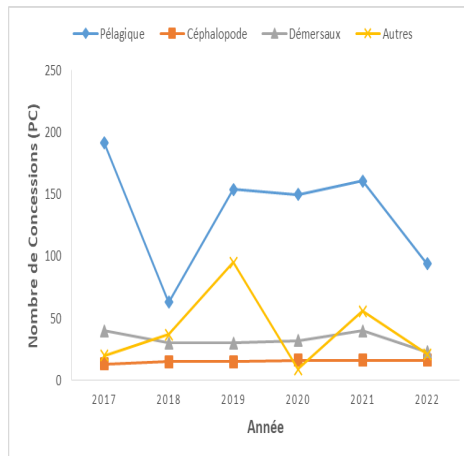
عموماً، بلغت هيمنة شبه قطاع الصيد التقليدي الأكثر استقطاباً في بلادنا نسبة 98% على الامتيازات الممنوحة خلال سنة 2022. وفي قطاع الصيد التقليدي، حافظت مصايد الأسماك القاعية على المرتبة الأولى لسنة 2022 بحدود 7343 امتياز، تليها رأسيات الأرجل بحدود 7109 امتياز. فيما احتلت الأسماك السطحية المرتبة الثالثة بـ 4137 امتيازاً. وقد ظل عدد امتيازات المصايد الأخرى ثابتاً بـ 38 امتيازاً. (الجدول 3). ويمكن ملاحظة منحى تزايدياً منذ سنة 2017 بالنسبة للأسماك السطحية وأسماك القاع، واستقراراً في المصايد الأخرى (القشريات). (الشكل 7).



الشكل 7: تطور عدد امتيازات الصيد التقليدي

### 2.2.2.1. قطاع الصيد الشاطئي

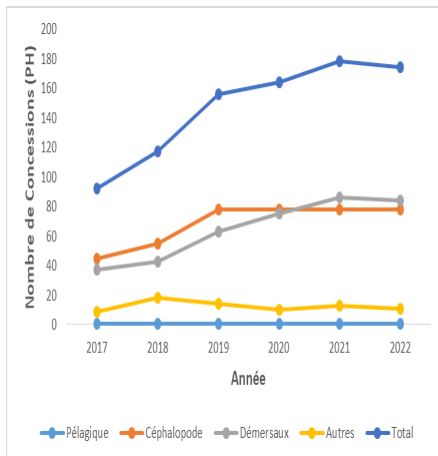
عرفت امتيازات شبه قطاع الصيد الشاطئي تراجعاً بنسبة 44% منتقلاً بذلك من 273 سنة 2021 إلى 154 امتيازاً خلال سنة 2022. وقد تأثرت أساساً الأسماك السطحية الصغيرة والأسماك القاعية بهذا التراجع. حيث ظل عدد امتيازات رأسيات الأرجل ثابتاً مقارنة بالسنوات الماضية. أما بالنسبة للمصايد الأخرى (القشريات، والمحاريات)، فقد عرفت تذبذباً قوياً في عدد امتيازاتها من سنة إلى أخرى (الجدول 3، الشكل 8).



الشكل 8: تطور عدد امتيازات الصيد الشاطئي

### 3.2.2.1. قطاع الصيد في أعالي البحار

عرفت الامتيازات الممنوحة في إطار الصيد في أعالي البحار تراجعاً خفيفاً انتقلت بموجبه من 178 امتيازاً سنة 2021 إلى 174 امتيازاً خلال سنة 2022 أي ما يمثل نسبة 2%. ويتعلق هذا التراجع بشكل أساسي بالأسماك. فيما لم تعرف رأسيات الأرجل والأسماك السطحية أي تغير خلال سنة 2022 (الجدول 3). ومع ذلك نلاحظ بشكل مستمر منذ سنة 2017 منحى تزايدياً بالنسبة للأسماك القاعية ورأسيات الأرجل فيما ظلت المصايد الأخرى مستقرة. (الشكل 9).



الشكل 9: تطور عدد امتيازات الصيد في أعالي البحار

الجدول 4: عدد الامتيازات حسب نوع الصيد والمصايد بالنسبة للنظام الوطني

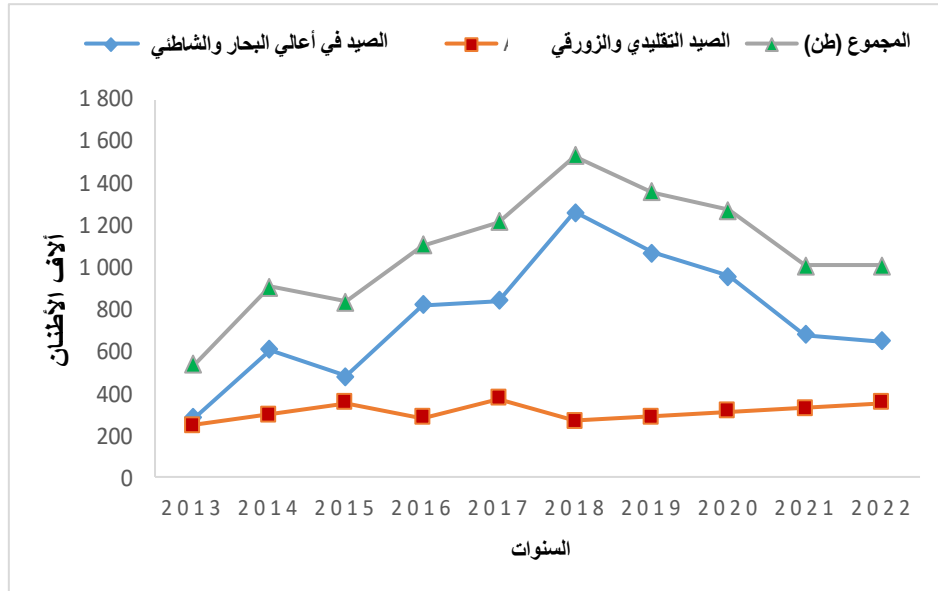
المجموع العام	المجموع	عينات أخرى	أسماك القاع	رأسيات الأرجل	أسماك السطح	القطاع	
11 105	10748	188	3 120	5 499	1 941	ص.ت	2017
	265	20	40	13	192	ص.ش	
	92	9	37	45	1	ص.ا.ب	
12 998	12736	43	2 438	6 419	3 836	ص.ت	2018
	145	37	30	15	63	ص.ش	
	117	18	43	55	1	ص.ا.ب	
14 625	14175	0	4492	6583	3100	ص.ت	2019
	294	95	30	15	154	ص.ش	
	156	14	63	78	1	ص.ا.ب	
12 883	12512	36	4210	4881	3385	ص.ت	2020
	207	9	32	16	150	ص.ش	
	164	10	75	78	1	ص.ا.ب	
17 673	17222	31	6586	6696	3909	ص.ت	2021
	273	56	40	16	161	ص.ش	
	178	13	86	78	1	ص.ا.ب	
18 952	18 624	38	7 343	7 106	4 137	ص.ت	2022
	154	21	23	16	94	ص.ش	
	174	11	84	78	1	ص.ا.ب	

الحد المسموح باصطياده والكميات المصطادة لأهم العينات خلال سنة 2022 (بما فيها التونه)

العينات	الحد المسموح باصطياده	الكميات المصطادة	% الاستغلال
رأسيات الأرجل	42.700	44.374	104
الأخطبوط	30.700	39.963	130
الحبار	4.000	2.149	54
كالمار	8.000	2.149	27
الجمبري	7.200	2.452	34
أسماك القاع	87.000	44.497	51
النازلي	10.093	9.295	92
أسماك السطح	1.353.000	893.833	66
السرطان	400	206	52
التونه	24.000		
جراد البحر	240	415	173
المجموع (طن)	1.524.633	995.072	65

### 3.1. الكميات المصطادة

يتم الحصول على الكميات المصطادة حسب أنواع الصيد البحري عن طريق مصدرين. إما عن طريق دفاتر متن سفن الصيد في أعالي البحار أو الصيد الشاطئي أو مقدرة عن طريق نظام متابعة الصيد التقليدي (SSPC) بالمعهد الموريتاني لأبحاث المحيطات والصيد. ففي سنة 2022، تقدر الكميات المصطادة الإجمالية بـ 1.007.462 طن، ما يقارب نفس مستوى الإنتاج خلال سنة 2021. ويتبع المنحنى العام لسلسلة الكميات المصطادة (2013 - 2022) شكل الجرس، حيث عرف تزايدا حتى سنة 2018 ثم انخفاضا بعد ذلك. ويعود هذا التراجع أساسا إلى هبوط الكميات المصطادة لسفن الصيد في أعالي البحار وسفن الصيد الشاطئي. ويرتبط هذا التراجع الكبير الملاحظ في الفترة 2020 - 2022 بتأثيرات أزمة كوفيد 19 والإجراءات المتخذة (إغلاق الحدود، والحظر، ..) سنة 2020. أما بالنسبة لسنة 2021، فقد تميزت بفرض توقف ابيولوجي لمدة 3 أشهر وبإبعاد أسطول



الشكل 10: الكميات المصطادة لمختلف أنواع الصيد (2013 - 2022)

الجدول 5: إجمالي الكميات المصطادة السنوية حسب نوع الصيد (الطن)

السنة	الصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي	الصيد التقليدي والزورقي	المجموع (طن)	% عمر الصيد التقليدي والزورقي
2013	285 117	251 427	536 544	47%
2014	606 746	301 539	908 285	33%
2015	480 315	357 351	837 666	43%
2016	617 833	485 717	1 103 550	44%
2017	843 542	347 908	1 191 450	29%
2018	1 262 525	270 706	1 533 231	18%
2019	1 067 664	289 138	1 356 802	21%
2020	956 519	316 347	1 272 866	25%
2021	661 504	308 186	969 690	32%
2022	649 777	357 685	1 007 462	36%

المصدر: م.ا.ث.د. - خ.س.م. - م.م.ب.م.ص - الجمارك

الجدول 6: تشكل الكميات المصطادة حسب نوعية الصيد لسنة 2022

نوع الصيد	الصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي	الصيد التقليدي والزورقي	المجموع (طن)	% الصيد التقليدي والزورقي
الأسماك القاعية	30 412	23 912	54 324	44%
رأسيات الأرجل	15 823	29 780	45 603	65%
القشريات	3 655	231	3 886	6%
الأسماك السطحية	599 888	303 762	903 650	34%
المجموع (طن)	649 777	357 685	1 007 462	36%

المصدر: م.ا.ث.د. - م.م.ب.م.ص

الموريتاني لأبحاث المحيطات والصيد. ففي سنة 2022، تقدر الكميات المصطادة الإجمالية بـ 1.007.462 طن، ما يقارب نفس مستوى الإنتاج خلال سنة 2021. ويتبع المنحنى العام لسلسلة الكميات المصطادة (2013 - 2022) شكل الجرس، حيث عرف تزايدا حتى سنة 2018 ثم انخفاضا بعد ذلك. ويعود هذا التراجع أساسا إلى هبوط الكميات المصطادة لسفن الصيد في أعالي البحار وسفن الصيد الشاطئي. ويرتبط هذا التراجع الكبير الملاحظ في الفترة 2020 - 2022 بتأثيرات أزمة كوفيد 19 والإجراءات المتخذة (إغلاق الحدود، والحظر، ..) سنة 2020. أما بالنسبة لسنة 2021، فقد تميزت بفرض توقف ابيولوجي لمدة 3 أشهر وبإبعاد أسطول

#### 1.3.1. الكميات المصطادة

##### حسب نوع الصيد

يلاحظ بالنسبة للصيد في أعالي البحار والصيد التقليدي توجها معاكسا ما بين 2017 و2022. فكلما زادت الكميات المصطادة في إطار الصيد في أعالي البحار، تتراجع الكميات المصطادة في إطار الصيد التقليدي في نفس الوقت والعكس، وهو ما يمكن تفسيره باستغلال مخزون واحد للأسماك السطحية الصغيرة من طرف نوعي الصيد (الشكل 10).

كما يلاحظ، بشكل خاص، أن الصيد التقليدي استهدف بشكل كبير راسيات الأرجل خلال سنة 2022 بنسبة 65%، كما يتقاسم فئة الأسماك القاعية مع أنواع الصيد الأخرى. وفي المقابل تم اصطياد مصيدتي الأسماك السطحية والقشريات بشكل خاص في إطار الصيد الشاطئي والصيد في أعالي البحار بنسبتي 96% و94% (الجدول 6).

### 2.3.1. مكونات الكميات المصطادة في إطار الصيد في أعالي البحار أو في المناطق الشاطئي

2022 مقارنة بسنة 2021 بالنسبة للكميات المصطادة بسفن الصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي للأسماك السطحية. وقد عرفت مصيدة الأسماك القاعية تحسنا طفيفا في الفترة 2019 – 2021 وتراجعا بنسبة 21% مقارنة بسنة 2021. (الشكل 11، الجدول 6).

تميّزت، موسميا، وتيرة الكميات المصطادة خلال سنة 2022 بتزايد بعد فترات التوقف البيولوجي بالنسبة لكل المصايد باستثناء الأسماك السطحية التي تتخفف تدريجيا في الأشهر الموالية. ومع ذلك، وبعد التوقف البيولوجي خلال فصل ربيع لسنة 2022 فقد كان الإنتاج ضعيفا جدا خاصة بالنسبة لراسيات الأرجل، وهو ما يمكن تفسيره فيما بعد بضعف الوفرة خاصة في المناطق الشاطئية.

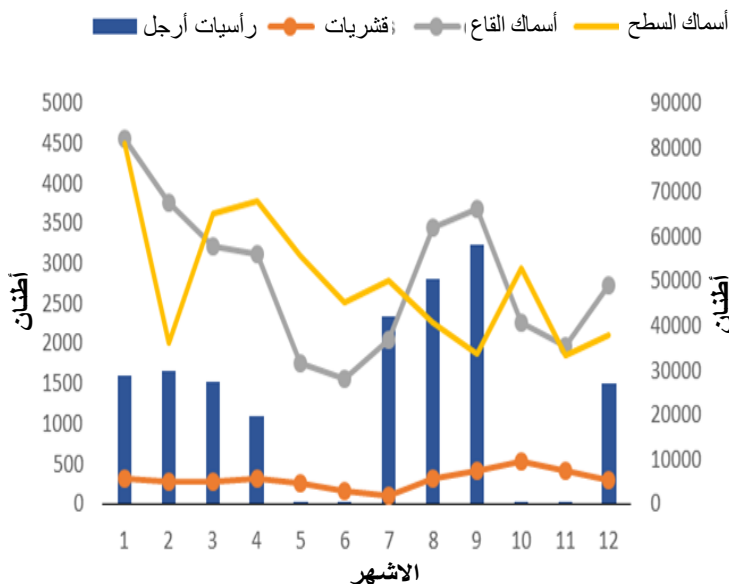
وبالنسبة للأسماك السطحية، نلاحظ أن الكميات المصطادة تتزايد بانتظام مع بداية ونهاية السنة وبكميات أدنى خلال شهري مايو ونوفمبر، وذلك بالتزامن من فترة الوفرة الكبرى لعينات الساردينيل والشينشار في المنطقة الموريتانية. كما تابعت عينات الأسماك القاعية والقشريات نفس المنحى خلال سنة 2022 مع كميات مصطادة معتبرة من يناير حتى ابريل ويونيو حتى اكتوبر، متأثرة بالتوقف البيولوجي الذي تتوقف بموجبه السفن المشابهة لسفن راسيات الأرجل. (الشكل 12).

تهيمن، كالعادة، الأسماك السطحية الصغيرة على الكميات المصطادة في إطار الصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي المتواجدة بكثافة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا. فقد شاركت بمستوى 93% (599.888 طن) خلال سنة 2022 في إجمالي الكميات المصطادة لهذا النوع من الصيد. وتأتي الأسماك القاعية في المرتبة الثانية بنسبة 5% (30.412 طن)، ثم راسيات الأرجل بنسبة 2% (15.823 طن). فيما تحتل القشريات المرتبة الأخيرة بأقل من 1% (3655 طن). (الجدول 6).

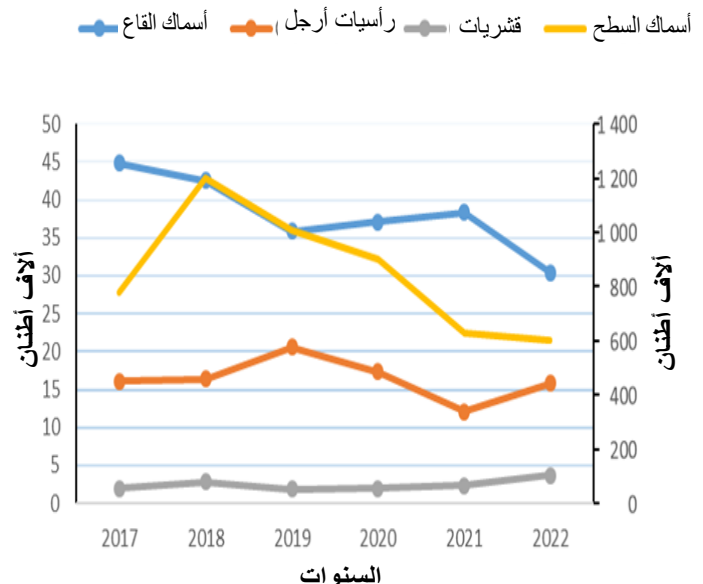
لقد أظهرت سلسلة معطيات الكميات المصطادة للأسماك السطحية الصغيرة للصيد في أعالي البحار وللصيد الشاطئي زيادة سريعة ما بين 2016 و2018، ثم يلي ذلك انخفاضا في سنتي 2019 و2022. أما بالنسبة للأسماك القاعية فقد لوحظ تزايدا ثابتا من 2018 حتى 2022. وفي المقابل، عرفت راسيات الأرجل المصطادة أساسا من طرف السفن الوطنية خلال سنة 2022 تحسنا معتبرا بنسبة 31% مقارنة بسنة 2021 بالنسبة لصيد راسيات الأرجل في أعالي البحار، وزيادة بنسبة 53% سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بالنسبة لمصيدة القشريات، فيما تمت ملاحظة توجه نحو التراجع بالنسبة لمصيدة الأسماك السطحية ما بين 2019 و2022 مسجلة بذلك تراجعا بحدود 4% سنة

#### الجدول 7: مساهمات حسب مصايد أعالي البحار والشاطئية

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
92%	92%	94%	94.5%	95%	93%	87%	90%	92%	86%	الأسماك السطحية
5%	5%	4%	3.4%	3.4%	5.3%	10.9%	6.6%	3.7%	7.5%	الأسماك القاعية
2%	1.5%	1.8%	1.9%	1.3%	1.9%	2.2%	3.4%	3.3%	6.6%	راسيات الأرجل
1%	0.3%	0.2%	0.2%	0.2%	0.2%	0.3%	0.5%	1.2%	0.1%	القشريات



الشكل 11: الكميات المصطادة شهريا للصيد في أعالي البحار والصيد الشاطئي سنة 2022



الشكل 12: الكميات المصطادة شهريا في أعالي البحار والصيد الشاطئي (2017-2022)

## 3.3.1. مكونات الكميات المصطادة للصيد التقليدي والزورقي

بلغت الكميات المصطادة في إطار الصيد التقليدي والزورقي باستثناء سفن اتفاقية موريتانيا والسينغال 357.684 طن سنة 2022 أي ما يمثل زيادة بنسبة 8% مقارنة بسنة 2021، ويتم تفرغ هذه الكميات في نواذيبو، ونواكشوط وتانيت وفي مناطق الصيد المرخصة. وبالنسبة لسفن الصيد التقليدي التي تستخدم آليات أن راسيات الأرجل والقشريات ارتفعت بنسبة 7% إلى التوالي مقارنة بسنة 2021. فيما سجلت الأسماك القاعية تراجعاً بنسبة 41%.

وفيما يتعلق بالصيد الشاطئي الزورقي التي تستخدم الشباك الدوّارة، عرفت الكميات المصطادة من الأسماك السطحية خلال سنة 2022 تراجيداً بنسبة 13% مقارنة بسنة 2021. (الشكل 13).

## الجدول 8: إنتاج قطاع الصيد من يناير إلى ديسمبر 2022

النظام الأجنبي		النظام الوطني				نوع الصيد
المجموع	صيد أعالي البحار	المجموع	صيد أعالي البحار	الصيد الشاطئي	الصيد التقليدي	
44 374	149	44 225	14 208	236	29 780	رأسيات الأرجل
53 301	14 124	39 177	11 533	3 712	23 912	الأسماك القاعية
893 833	249 664	644 169	1 670	338 736	303 762	الأسماك السطحية
3 564	2 491	1 073	431	415	227	القشريات
995 072	266 429	728 643	27 863	343 099	357 681	المجموع

## 4.1. جهد الصيد

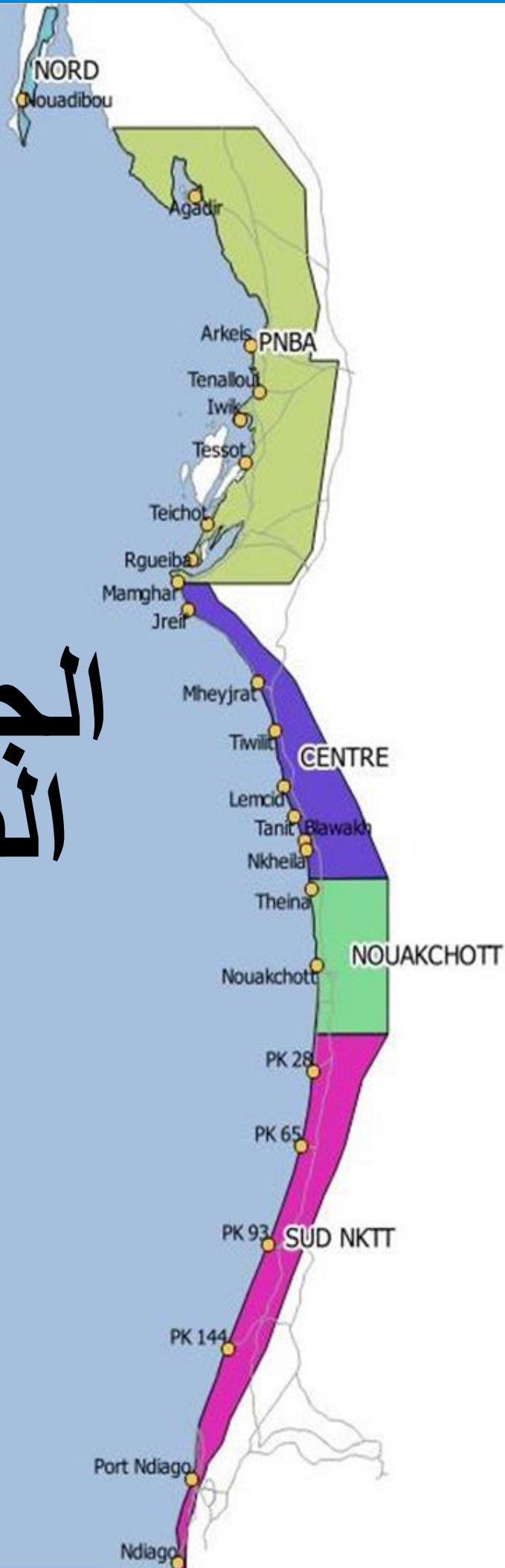
في سنة 2022، تضم السفن التجارية أُل 466 المسجلة في موريتانيا 346 سفينة (أي 74%) عاملة في إطار النظام الوطني و120 سفينة (أي 26%) العاملة في إطار النظام الأجنبي، بينما في سنة 2021، كانت هناك 392 سفينة صيد تجاري من السجل تضم 298 سفينة (أي 76%) تعمل في إطار النظام الوطني و94 سفينة (أي 24%) تعمل في إطار النظام الأجنبي.

كما أن سفن الصيد ذات الأصل الأجنبي العاملة في موريتانيا تصل إلى 164 سفينة خلال سنة 2022 من بينها 44 (أي 27% سفن أجنبية) تعمل في إطار النظام الوطني و120 (أي 73% سفن أجنبية) تعمل في إطار النظام الأجنبي.

## الجدول 9: جهد الصيد لسنة 2022

عدد سفن الصيد الصناعي		أصل السفن	نظام الاستغلال
تطور 2021 - 2022	2022		
+23%	301	245	النظام الوطني
-17%	44	53	
+28%	120	94	النظام الأجنبي
<b>19%+</b>	<b>465</b>	<b>392</b>	<b>المجموع</b>

# الجزء الثاني المصادر



## 2. صادرات منتجات قطاع الصيد

### 1.2. حجم الصادرات

#### 1.1.2 تغيرات إجمالية

##### 1.1.1.2 التطوير السنوي

وفيما يتعلق برأسيات الأرجل، فقد عرف حجم صادراتها الإجمالي تزايدا بنسبة 34% مقارنة بسنة 2021، حيث انتقل من أكثر من 34.100 طن سنة 2021 إلى 45.664 طن سنة 2022. في حين عرفت أسماك القاع، عكس ذلك، تراجعاً بنسبة 6% سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، منتقلين بذلك من 7200 طن إلى أقل من 6900 طن.

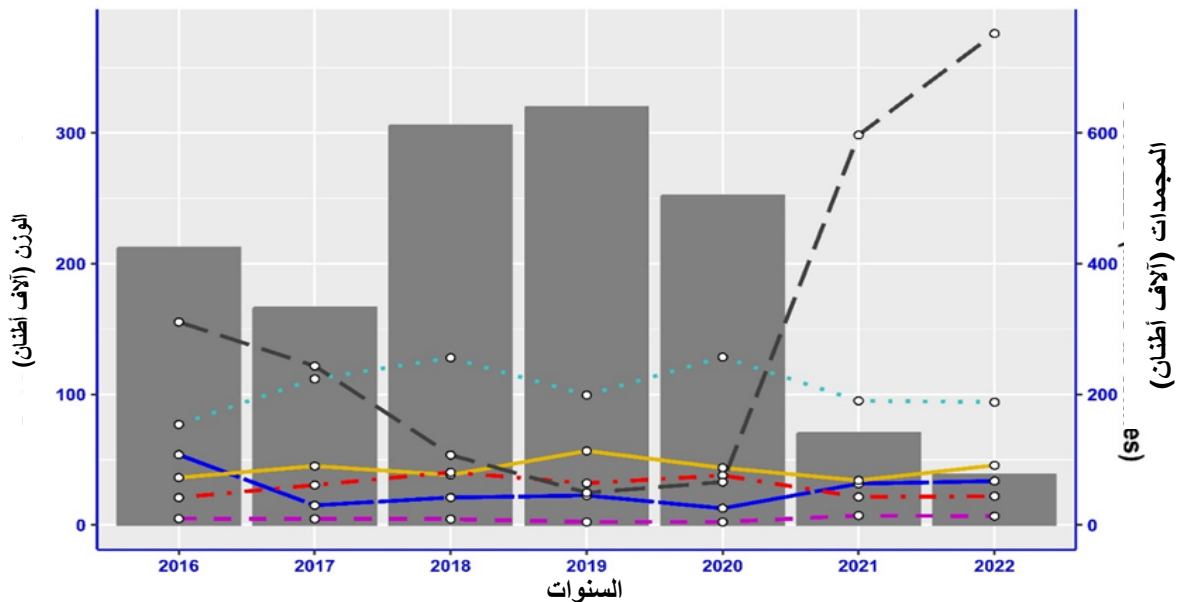
كما عرفت المنتجات الطازجة، المكوّنة أساساً من الأسماك القاعية، أيضاً تراجعاً بنسبة 73%، حيث تراجعت من حدود 17000 طن إلى حدود 4600 طن. فيما شاركت بقية المنتجات (جمبري، السرطان، المنتجات المملحة والمجففة والمدخنة، المعلبات، منتجات أخرى) بنسبة 5% في حجم الصادرات الإجمالي.

سجلت الصادرات لسنة 2022 زيادة في الحجم بنسبة 4% مقارنة بسنة 2021 منتقلة من حدود 629 ألف طن إلى حدود 656 ألف طن. وتهيمن عيّنات الأسماك السطحية على صادرات 2022 بنسبة 57% مقابل 47% سنة 2021. وقد تراجعت فئة "المجمدات الأخرى" التي شكلت سنة 2021 نسبة 22% من إجمالي حجم الصادرات إلى نسبة 12% خلال سنة 2022. وبعد بلغ حجم فئة "المجمدات الأخرى" 77.000 طن خلال سنة 2022. فيما تمثل منتجات دقيق وزيت السمك نسبة 14% من إجمالي الصادرات نحو 94.000 طن. وتقدر كمية الأسماك الخام التي تحويلها للحصول على هذه الكمية بحدود 470.000 طن (باحساب معامل 5).

الجدول 10: مساهمة صادرات الفئات في حجم الصادرات الإجمالي

منتجات أخرى	زيت السمك	الأسماك السطحية	دقيق السمك	أسماك القاع	منتجات مجمدة	رأسيات الأرجل	
7.0%	2.7%	20.1%	10.0%	0.6%	54.9%	4.7%	2016
2.3%	4.6%	18.4%	16.9%	0.7%	50.3%	6.8%	2017
2.3%	4.5%	6.0%	14.3%	0.5%	68.1%	4.3%	2018
2.6%	3.6%	2.8%	11.3%	0.3%	72.9%	6.5%	2019
1.7%	5.0%	4.3%	16.9%	0.3%	66.1%	5.7%	2020
5.0%	3.4%	47.5%	15.1%	1.2%	22.4%	5.4%	2021
5%	3%	57%	14%	1%	12%	7%	2022

■ منتجات أخرى  
■ زيت  
■ أسماك سطح  
■ أسماك قاع  
■ دقيق سمك  
■ ر. أرجل



الشكل 13: التطور الشهري لحجم الصادرات حسب المصايد

## 2.1.1.2. حجم الصادرات حسب الوجهة

أخرى" ثابتا نسبيا مع توجه طفيف نحو الارتفاع في النصف الثاني للسنة. وبالنسبة لعينات الأسماك السطحية فقد عرفت ثباتا نسبيا يدور حول 12.000 طن ما بين يناير ومايو ثم انخفاضا ما بين يونيو ونوفمبر، وقد بلغ معدل الكميات المصدرة 7800 طن.

وفيما يتعلق برأسيات الأرجل، فقد حافظ تطور الصادرات الشهري على ثباته مع بلوغ الذروة في شهر سبتمبر. وقد تم تصدير معدل 3800 طن شهريا من رأسيات الأرجل سنة 2022 مقابل 2800 طن سنة 2021.

الآسيوية في المرتبة الثانية بنسبة 15% مقابل 14,6% بالنسبة للدول الأوروبية. أما الصادرات في اتجاه روسيا التي شكلت 11% سنة 2021، فقد عرفت تراجعا، ولم تعد تمثل سوى 0,04% خلال سنة 2022. ويُظهر التطور الشهري للصادرات حسب المنتج توجهها نحو الارتفاع من يناير إلى يوليو بالنسبة لـ "أسماك الطح"، منتقلة بذلك من 27.000 طن إلى قرابة 44.500 طن في يونيو، ثم انخفاضا خفيفا حتى شهر سبتمبر، قبل أن تتجه إلى الارتفاع (الشكل 2). ويبقى منحي صادرات فئة "مجمدات

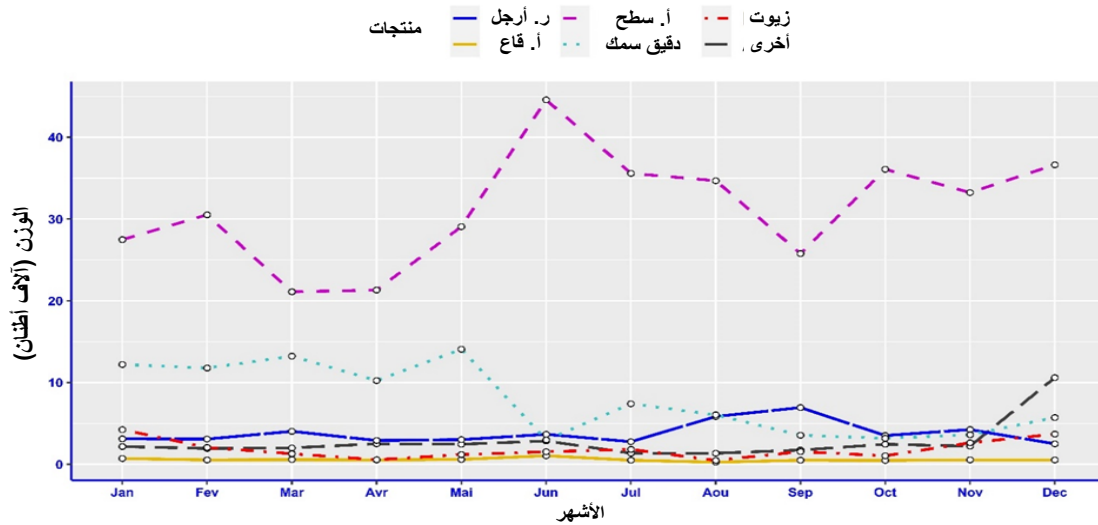
تم ايصال منتجات الصيد الموريتانية إلى 70 دولة خلال سنة 2022. فيما تستقبل سبع (7) دول لوحدها أكثر من ثلاثة أرباع (78%) من الحجم الإجمالي للصادرات، وهي: ساحل العاج (33,4%)، الصين (12%)، اسبانيا (8%)، غانا (7%)، مالي (6%)، البنين (6%) والكاميرون (5%).

وقد وُجِدَ حدود 70% من إجمالي الصادرات إلى دول افريقية. وقد كانت مساهمة القارة الافريقية بنسبة 59% سنة 2021 وأقل من ذلك خلال الفترة 2019 - 2021 بنسبة 50%. فيما تأتي القارة

الجدول 11: مساهمة الأسواق في الأحجام المصدرة

أفريقيا	آسيا	أوروبا	روسيا	أمريكا	%
58.8%	15.8%	14.1%	10.8%	0.5%	

المصدر: ش.م.ب.أ.

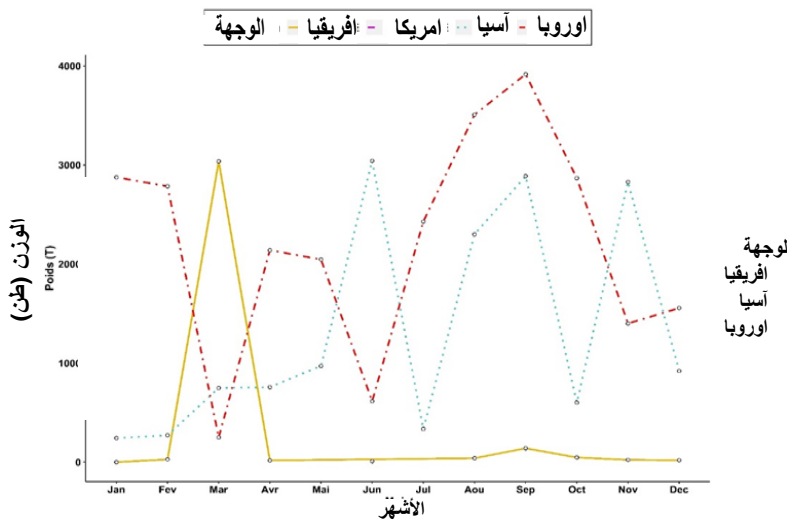


الشكل 14: أحجام الصادرات الشهرية حسب نوع المنتج

## 2.1.2 صادرات رأسيات الأرجل

## 1.2.1.2. الصادرات الشهرية حسب القارات

لقد تم تصدير جمعا إجماليا بلغ 44.664 طن خلال سنة 2022. حيث كانت القارة الأوروبية هي الوجهة الأساسية لصادرات رأسيات الأرجل خلال أغلب أشهر السنة. وقد امتصت القارة الأوروبية (58%) من إجمالي صادرات هذا المنتج مقابل (75%) سنة 2021. وقد استقبلت كذلك القارة الآسيوية نسبة 35% من حجم الصادرات الإجمالي سنة 2022 مقابل 26% سنة 2021. فيما استقبل السوق الافريقي نصيبا هاما تمثل في نسبة 7% من صادرات 2022 مقابل 0,43% فقط من حجم هذا المنتج خلال سنة 2021.



الشكل 15: حجم صادرات رأسيات الأرجل حسب سوق الوجهة

## 2.2.1.2. أهم أسواق الوجهة

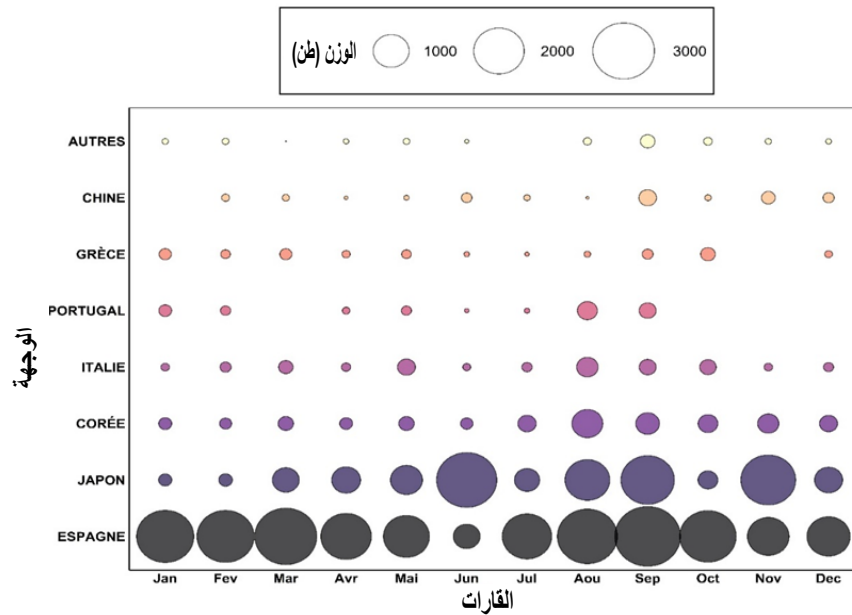
تُستقبل منتجات رأسيات الأرجل الموجهة إلى أوروبا أساساً من طرف إسبانيا، التي استقبلت خلال سنة 2022 نسبة 56,7% من إجمالي صادرات هذا المنتج. وتأتي اليابان في المرتبة الثانية بحدود 27,6% ممثلة بذلك أهم وجهة آسيوية لرأسيات الأرجل. وتتوالى الدول الأخرى

بعد ذلك: كوريا الجنوبية (6,6%)، البرتغال (3,6%)، إيطاليا (3,6%)، الصين (3,3%)، واليونان (2,6%)، فيما تمثل بقية الدول الأخرى التي استقبلت هذه المنتج نسبة 0,7% من إجمالي الصادرات. يبين التوزيع الشهري حسب الدول أن للصادرات نحو إسبانيا حافظت

على توازنها بين النصف الأول والنصف الثاني من سنة 2022 (الشكل 4). وبالنسبة لليابان فترتكز الصادرات في شهر يونيو وأغسطس وسبتمبر ونوفمبر. أما بالنسبة للصين، فإن الصادرات تبدو أضعف في النصف الثاني من السنة مقارنة بالنصف الأول. أما بالنسبة للدول الأخرى فقد كانت الصادرات أكثر أهمية في النصف الأول من السنة.

الجدول 12: المساهمة في حجم الصادرات حسب الدول

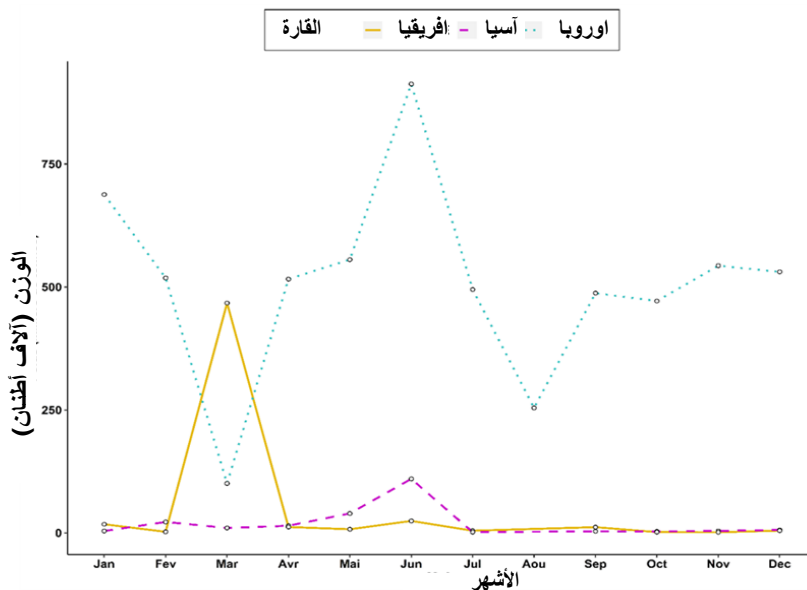
الدولة	إسبانيا	اليابان	كوريا الجنوبية	البرتغال	إيطاليا	الصين	اليونان	دول أخرى
المساهمة	56,7%	27,6%	6,6%	3,6%	3,6%	3,3%	2,6%	0,7%



الشكل 16: الأحجم الشهرية للصادرات حسب أهم أسواق الوجهة

## 3.1.2 صادرات أسماك القاع

## 1.3.1.2 الصادرات الشهرية حسب القارات

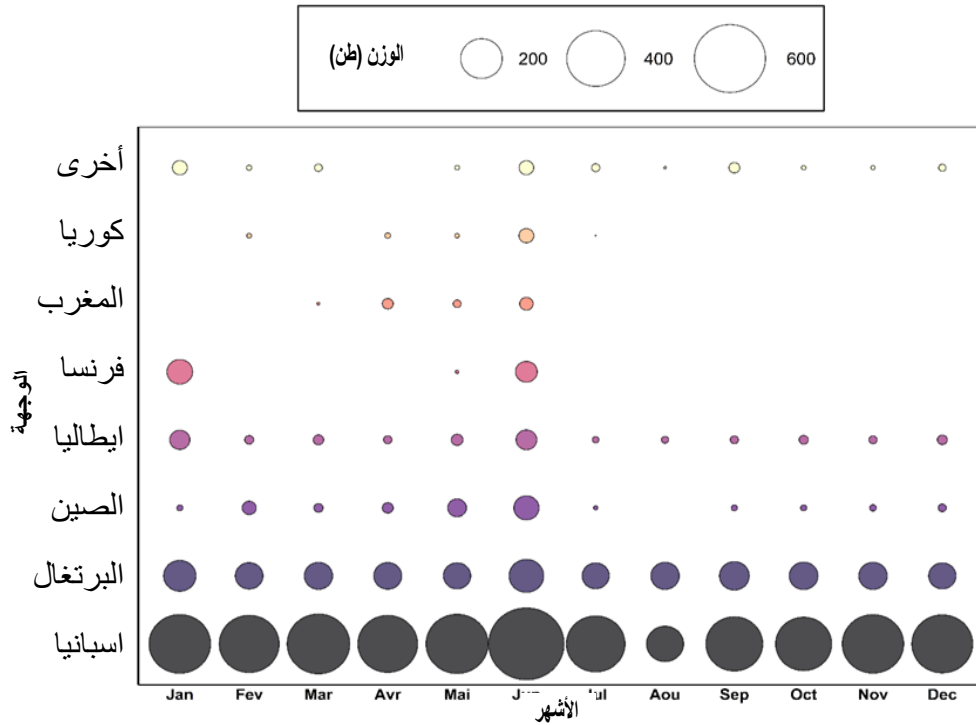


الشكل 17: حجم صادرات الأسماك القاعية حسب القارات

لقد تم تصدير 6845 طن من عينات الأسماك القاعية خلال سنة 2022 مقابل 7278 طن سنة 2021، وهي موجهة غالباً نحو السوق الأوروبي بنسبة 88,7% من الحجم الإجمالي. وقد عرفت الصادرات الشهرية نحو هذه القارة اتجاهها نحو الارتفاع خلال بداية ووسط ونهاية السنة. وقد بلغت ذروتها (حدود 1040 طن) خلال شهر يونيو مصدرة نحو السوق الأفريقي. وقد استقبل السوق الأفريقي قرابة 8% من حجم هذه العينة. ولا تمثل كمية الصادرات إلى آسيا سوى 3,17% من الحجم الإجمالي، وقد تم تصدير نصف هذه الكمية خلال شهر يونيو.

## 2.3.1.2 صادرات أهم أسواق الوجهة

تعتبر أهم الدول الأوروبية التي استقبلت، خلال سنة 2022، صادرات الأسماك القاعية هي إسبانيا، والبرتغال وإيطاليا وفرنسا. حيث استقبلت هذه الدول الأربع لوحدها ما يقارب 95% من الحجم الإجمالي لصادرات الأسماك القاعية (الجدول 12). وتهمين إسبانيا بنسبة 74% من الحجم الإجمالي، تليها البرتغال بفارق كبير، بنسبة 17%. فيما تحتل الصين بنسبة 2,47% المرتبة الثالثة أمام إيطاليا (2,45%). ثم تأتي بعد ذلك فرنسا بنسبة (1,85%). فيما استقبلت الدول الثلاثة عشر الأخرى حدود 145 طن تمثل نسبة (2,12%)؟



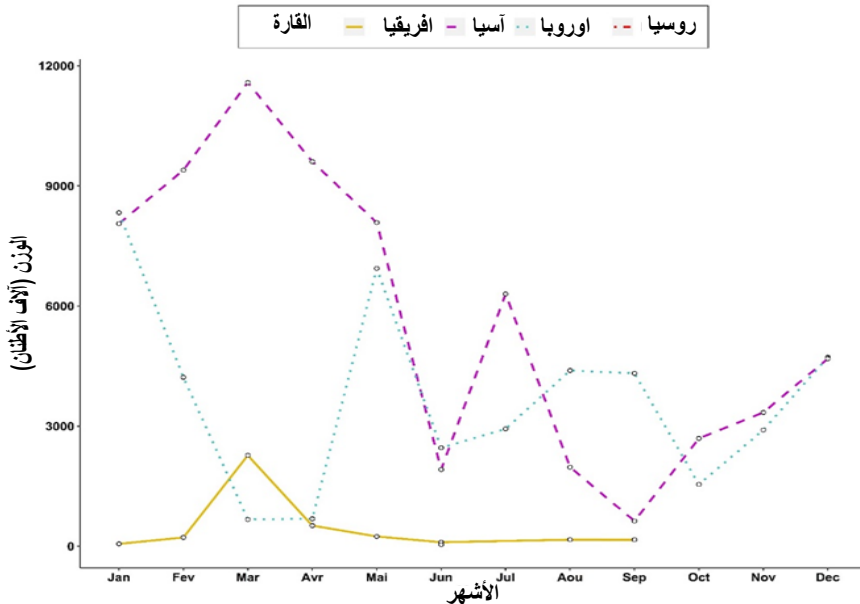
الشكل 18: أحجام الصادرات الشهرية حسب سوق الوجهة

الجدول 13: مساهمة الدول في حجم صادرات الأسماك القاعية حسب الدول

دول أخرى	فرنسا	إيطاليا	الصين	البرتغال	إسبانيا	%
2.12%	1,85%	2,45%	2,47%	16,77%	74,33%	%

## 4.1.2 صادرات دقيق وزيت السمك

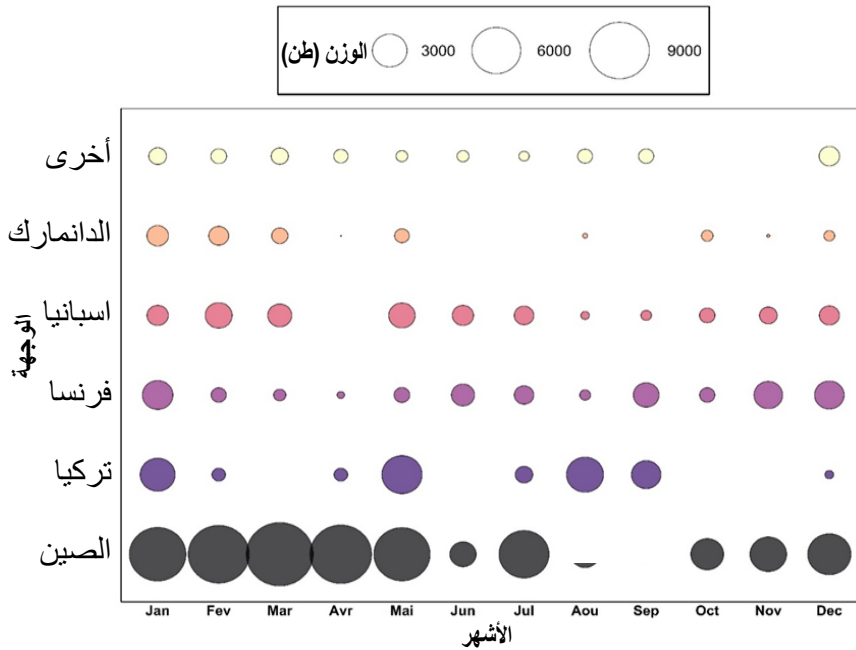
### 1.4.1.2 الصادرات الشهرية حسب القارات



الشكل 19: أحجام الصادرات الشهرية لدقيق وزيت السمك حسب الوجهات الكبرى

تم تصدير حوالي 59% من منتجات دقيق وزيت السمك نحو السوق الآسيوي. ويحتل السوق الأوروبي المرتبة الثانية بحدود نسبة 38% سنة 2022 مقابل 18% سنة 2021. فيما يستقبل السوق الأفريقي كمية قليلة تقدر بحدود 3%. وتظهر هيمنة الصادرات نحو السوق الآسيوي منحي نحو الانخفاض ما بين يناير وسبتمبر قبل أن تعود إلى الارتفاع من أكتوبر إلى ديسمبر مع بلوغ الذروة في شهر مارس أكثر من 11.000 طن. وعلى العموم، تم تصدير نسبة 71% من الحجم الإجمالي الموجه نحو السوق الآسيوي خلال النصف الأول من السنة.

## 2.4.1.2 أهم أسواق الوجهة لدقيق وزيت السمك



الشكل 20: أحجام الصادرات الشهرية لدقيق وزيت السمك حسب الدول

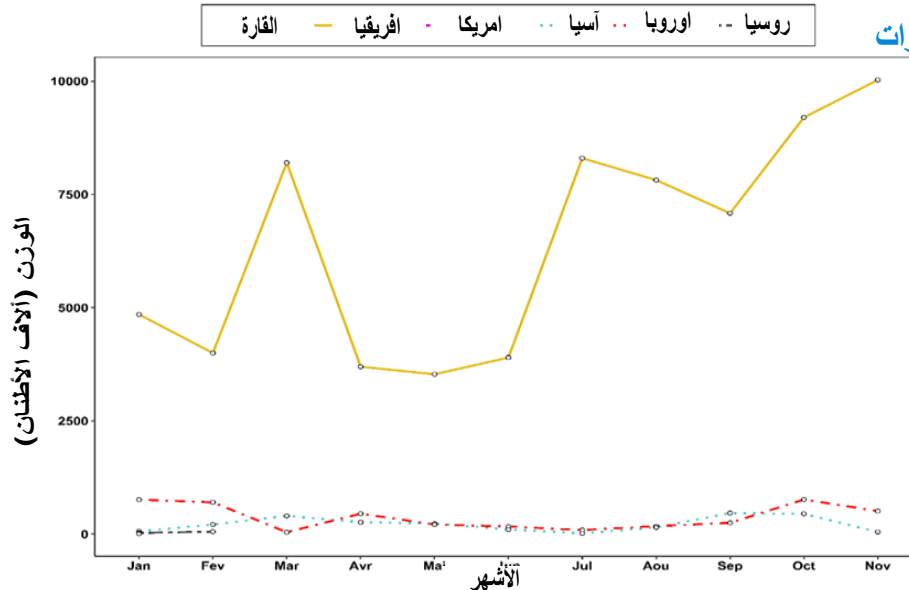
خلال سنة 2022، تم تصدير حدود 117.000 طن من دقيق وزيت السمك وهو ما يمثل نفس الحجم المصدر خلال سنة 2021. وتبقى الصين الوجهة الأساسية لهذه المنتجات بنسبة 58% من الحجم الإجمالي للصادرات خلال النصف الأول من السنة. تليها تركيا بنسبة 12,56%، ثم فرنسا بحدود 11,28%، وقد استقبلت هذه الدول الثلاث خلال سنة 2022 ما يقارب 82% من الحجم الإجمالي لصادرات هذا المنتج. فيما استقبلت اسبانيا والدانمارك والنرويج، على التوالي، ما يقارب 9,5% و3,6% و1,25%. وتقدر صادرات بقية الدول الأخرى حدود 3,27%.

الجدول 14: مساهمة الدول في أحجام صادرات دقيق وزيت السمك

الدولة	الصين	تركيا	فرنسا	اسبانيا	الدانمارك	النرويج	دول أخرى
%	58,1%	12,56%	11,28%	9,49%	3,61%	1,25%	3,72%

## 5.1.2 صادرات المنتجات المجمدة

## 1.5.1.2 الصادرات الشهرية حسب القارات



الشكل 21: حجم الصادرات الشهرية لـ "منتجات مجمدة مختلفة" حسب الأسواق

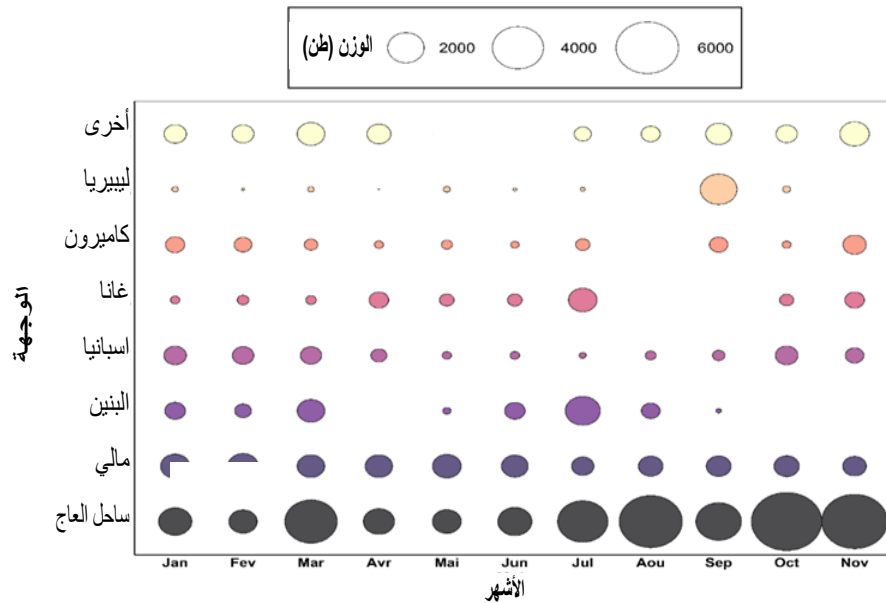
تمتص القارة الافريقية لوحدها نسبة 78% من حجم الفئة المصنفة بـ "مختلف المنتجات المجمدة" أي ما يقارب 71.000 طن، مقابل 5% بالنسبة للسوق الأوروبي (حدود 4.000 طن). وقد تمت عمليات التصدير أساسا، في النصف الأول من السنة، في شهر مارس وفي نهاية السنة بنسبة تقارب 41% فقط.

## 2.5.1.2 أهم أسواق وجهة المنتجات المجمدة

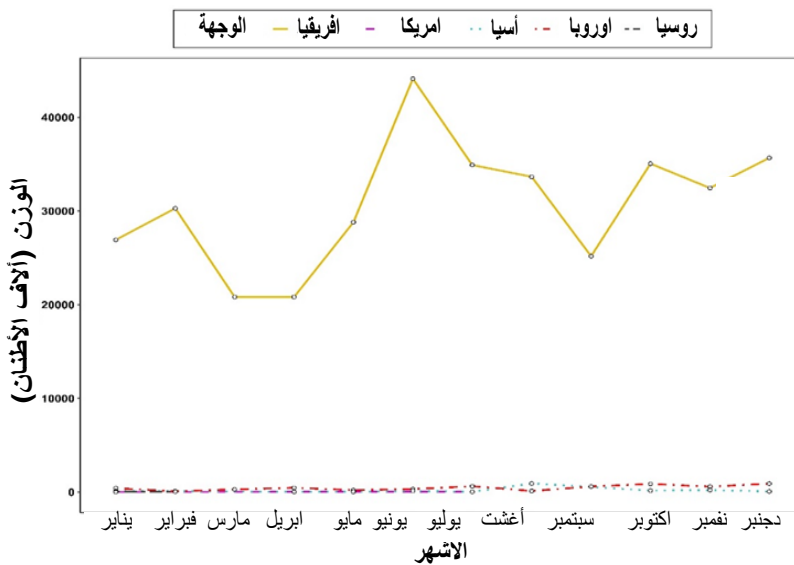
فيما يخص دول أسواق الوجهة، فقد استقبلت ساحل العاج قرابة 50,3% من الحجم الإجمالي، تليها مالي بنسبة 14,77%، ثم البنين بنسبة 6,73%، ثم اسبانيا بنسبة 5,58%، ثم غانا بنسبة 4,72%، والكاميرون بنسبة 4,2% وليبيريا بحدود 3,7%. فيما ساهمت بقية الدول (17 دولة) بمستوى يقارب 11%.

الجدول 15: مساهمة الدول في حجم الصادرات فيئة «مختلف المنتجات المجمدة»

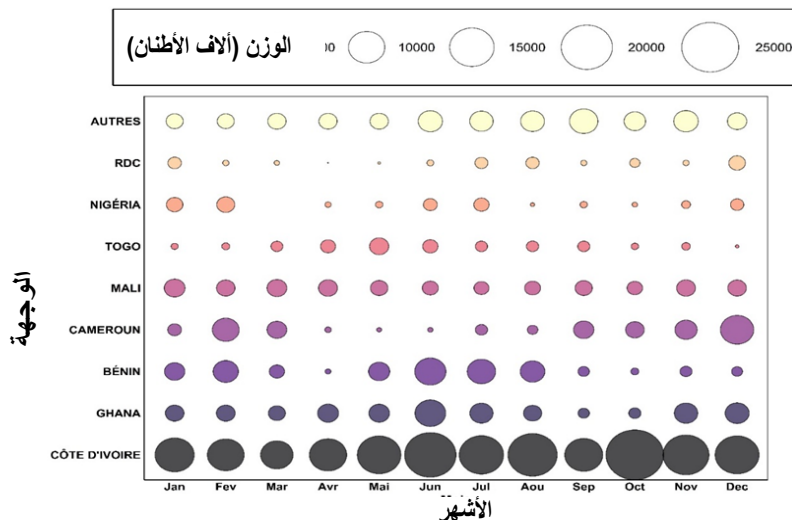
الدولة	ساحل العاج	مالي	البنين	اسبانيا	غانا	الكاميرون	ليبيريا	دول أخرى
%	50,3%	14,77%	6,73%	5,58%	4,72%	4,2%	3,7%	10,6%



الشكل 22: أحجام الصادرات حسب أهم دول الوجهة



الشكل 23: أحجام الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب القارة



الشكل 24: أحجام الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب الدول

## 6.1.2 صادرات الأسماك السطحية

### 1.6.1.2 الصادرات الشهرية حسب القارات

لقد تم تصدير قرابة 376.000 طن من الأسماك السطحية المجمدة خلال سنة 2022 موجهة أساسا إلى السوق الافريقي، حيث امتص هذا الأخير نسبة 98% من هذه الكمية مقابل 83% سنة 2021. وتعود هذه الزيادة إلى تأجيل الكميات الموجهة عادة إلى روسيا، بسبب الحرب القائمة في أوكرانيا (15% سنة 2021 إلى هذا السوق). ولم يستقبل السوق الأوروبي سنة 1,45% من هذا الحجم. وقد بلغت الصادرات نحو هذه القارة ذروتها في شهر يوليو. وقد تم توجيه نسبة 46% من إجمالي صادرات الأسماك السطحية خلال النصف الأول من السنة مقابل 54% في النصف الثاني.

### 2.6.1.2 أهم أسواق وجهة الأسماك السطحية

استقبلت خمس دول افريقية أكثر من 81% من صادرات الأسماك السطحية خلال سنة 2022. وتحتل ساحل العاج المرتبة الأولى بسنة 46,7% من الحجم الإجمالي، وتليها غانا بحدود 10%. كما استقبلت بنين 9%، ثم الكاميرون حدود 8%، تليها مالي بنسبة 7,4% ثم التوغو بمستوى أقل بحدود نسبة 3,3%. وقد تم تصدير قرابة 54% من هذا الحجم خلال النصف الثاني من السنة.

### الجدول 16: مساهمة الدول في حجم الصادرات

الدولة	ساحل العاج	روسيا	البنين	الكاميرون	مالي	التوغو	دول أخرى
%	46,71%	9,96%	9,07%	7,89%	7,38%	3,2%	15,79%

## 7.1.2 صادرات منتجات أخرى

## 1.7.1.2 تالصادرات الشهرية حسب الوجهة

2,8% و 1,55% (941 طن و 522 طن)، وهي موجهة أساسا إلى أوروبا (82% و 71% على التوالي).

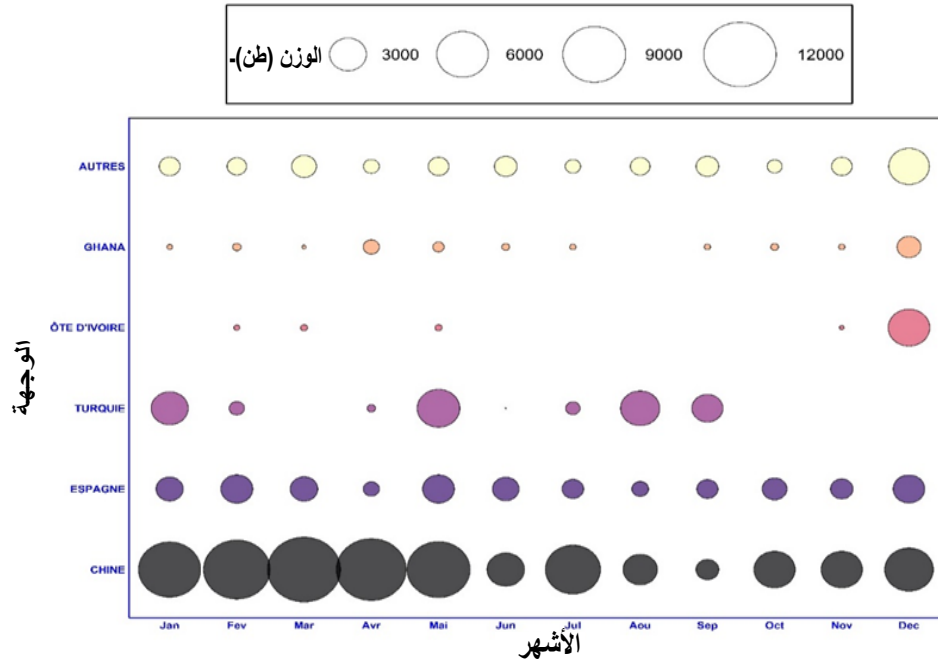
إلى أوروبا بحدود نسبة 95%، ومن الجمبري بنسبة 8% ومن الأسماك المملحة والمجففة والمدخنة بحدود 6,46%. فيما تمثل المعلبات وسرطان البحر على التوالي نسب

بلغ حجم صادرات فئة "منتجات أخرى" 33.664 طن، ويمثل 67,4% من الحجم الإجمالي لصادرات 2022. وتشمل فئة الأسماك الطازجة 4624 طن من الأسماك الطازجة تمثل نسبة 13,74% وموجهة أساسا

## 2.7.1.2 الصادرات الشهرية حسب القارات

اسبانيا بنسبة 22% من الصادرات، ثم غانا والبرتغال بنسبة 6% لكل منها. وقد استقبلت السنغال ومالي نسبة 5% لكل منها.

شكلت الصين سوق الوجهة الأول لهذه الفئة بحدود نسبة 31,33%، وتتم عمليات التصدير نحو هذه الدولة في أكثر أحوالها خلال النصف الأول من السنة. وتليها



الشكل 25: أحجام الصادرات الشهرية لفئة «منتجات أخرى»

## 2.2. قيمة الصادرات

## 1.2.2. القيم الإجمالية

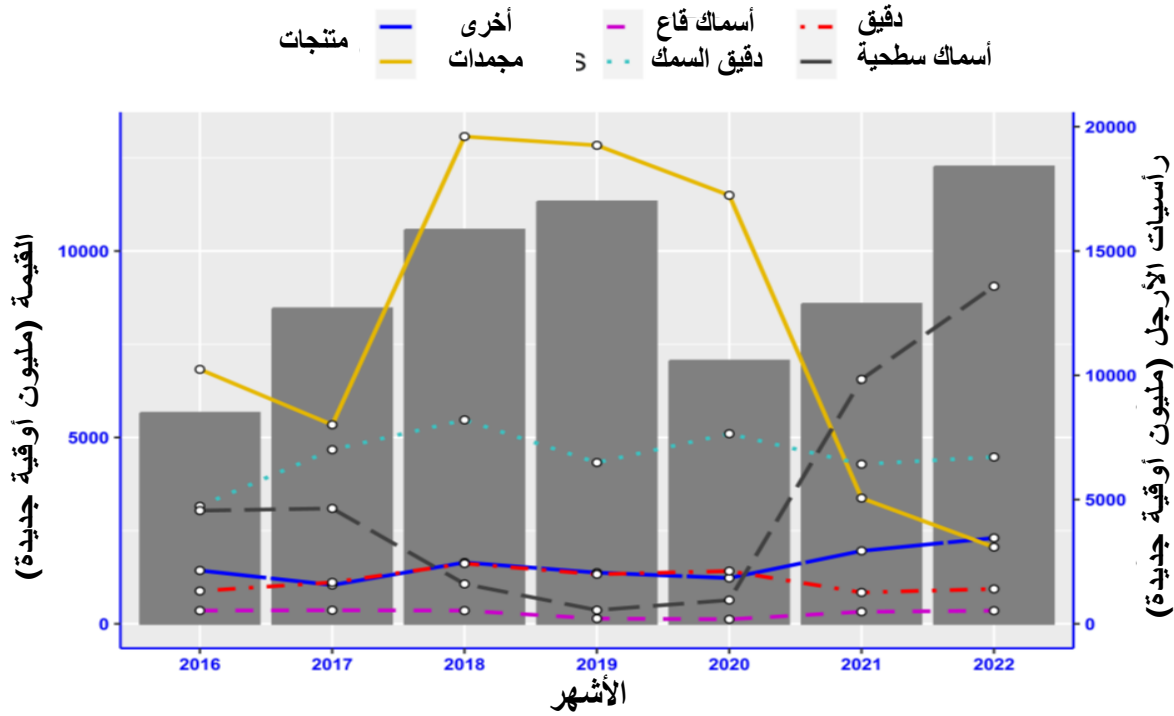
## 1.1.2.2 التغيرات السنوية

منتج "رأسيات الأرجل" التي ارتفعت قيمتها بنسبة 43%، والجمبري بنسبة 47% والأسماك السطحية بنسبة 38%. وفي المقابل، تراجعت قيمة منتج "مجمدات مختلفة" و"المنتجات الطازجة" على التوالي بحدود 39% و 58% مقارنة بسنة 2021.

خلال سنة 2022، بلغت قيمة صادرات منتجات السمك قرابة مبلغ 37,59 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 24%، مقارنة بسنة 2021. وتتعلق هذه الزيادة أساسا إلى

الجدول 17: مساهمة المنتجات المصدرة في القيمة الإجمالية

رأسيات الأرجل	أسماك السطح	دقيق السمك	منتجات مجمدة	زيوت السمك	اسماك طازجة	الجمبري	سرطان البحر	دول أخرى
43%	22%	14%	11%	3%	2%	2%	1%	2%
49%	24%	12%	5%	2%	1%	2%	0%	3%



الشكل 26: قيمة الصادرات حسب نوع المنتج

### 2.1.2.2. القيمة حسب الأسواق الكبرى

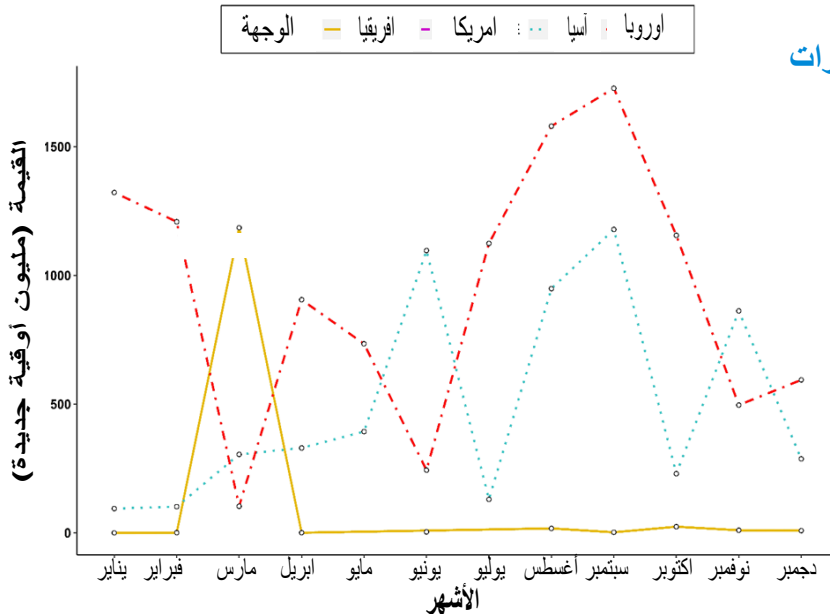
تظل قارة أوروبا لسنة 2022 تحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات بحدود 40,54% من القيمة الإجمالية مقابل نسبة 43% سنة 2021. تليها القارة الأفريقية بنسبة 33% مقابل 26% سنة 2021. وتعود زيادة قيمة الصادرات نحو أفريقيا إلى إعادة توجيه الصادرات الموجهة عادة إلى روسيا نحو سوق أفريقيا بسبب الحرب في أوكرانيا. فيما تأتي القارة الآسيوية في المرتبة الثالثة بنسبة 26,5%. وتبقى قيمة الصادرات نحو روسيا وأمريكا هامة وتمثل فقط 0,4% من الصادرات الإجمالية لسنة 2022.

الجدول 18: المساهمات في الصادرات حسب الوجهات الكبرى 2022

أوروبا	أفريقيا	آسيا	روسيا	أمريكا	%
40,54%	32,96%	26,46%	0,02%	0,02%	

### 2.2.2. قيمة صادرات رأسيات الأرجل

#### 1.2.2.2. قيمة الصادرات الشهرية حسب القارات



الشكل 27: قيمة الصادرات الشهرية حسب الوجهات الكبرى

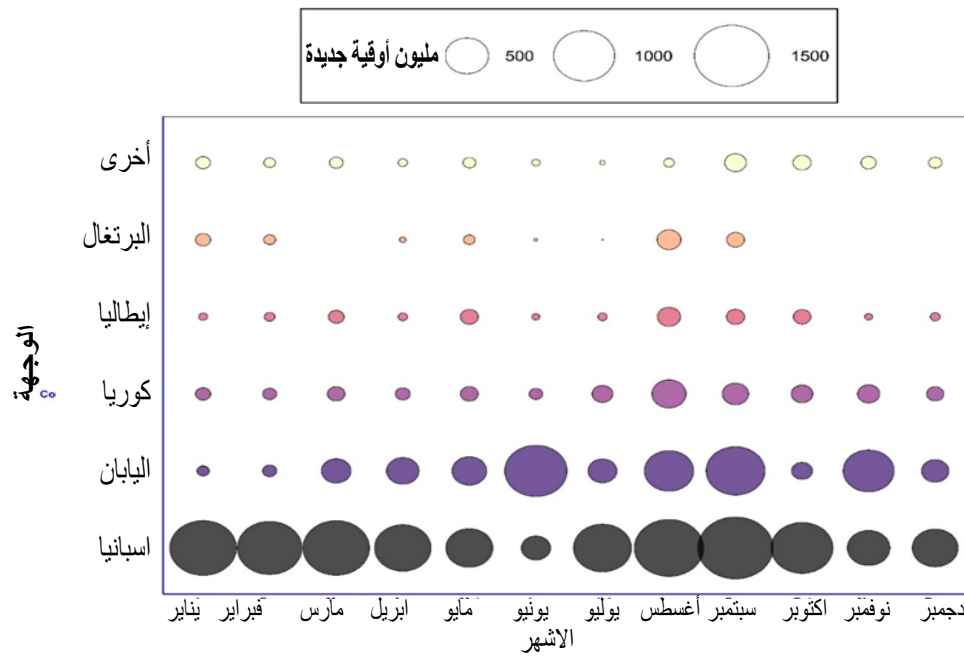
تبلغ القيمة الإجمالية لصادرات رأسيات الأرجل لسنة 2022 حدود 18,4 مليار أوقية جديدة، مسجلة بذلك زيادة بقرابة 5,5 مليار أوقية جديدة (43%) مقارنة بسنة 2021. كما تمثل قيمة الصادرات نحو السوق الأوروبي نسبة 60,8% من هذه القيمة الإجمالية مقابل 32,4% للسوق الآسيوي وقد تمت ملاحظة هذه النسبية في الأحجام المصدر وهو ما يشير إلى ثبات السعر على مستوى هذا السوق خلال سنة 2022 وعليه، فإن معدل سعر رأسيات الأرجل (415 أوقية/كغ) خلال سنة 2022 لا يختلف كثيرا عن معدل سعرها خلال نصف السنة. وقد عرفت مساهمة قيم الصادرات نحو القارة الأفريقية زيادة معتبرة من 0,2% إلى 6,8% خلال سنة 2022.

### 2.2.2.2 أهم أسواق وجهة راسيات الأرجل

تبقى اسبانيا واليابان الدولتين الأوليتين من حيث القيمة المستخلصة من صادرات راسيات الأرجل، وتجمعان حدود 85% من القيمة الإجمالية، وقد ظلت هذه النسبة ثابتة نسبيا ما بين سنتي 2021 و2022. وتأتي كوريا الجنوبية في المرتبة الثالثة بنسبة 6,87% من القيمة الإجمالية تليها إيطاليا بنسبة 3,15%، ثم البرتغال بنسبة 2% واليونان بنسبة 1,54%.

الجدول 19: المساهمات في قيم الصادرات حسب الدول

الدولة	اسبانيا	اليابان	كوريا	ايطاليا	البرتغال	اليونان	دول أخرى
%	59,41	25,65	6,87	3,15	1,99	1,54	1,39

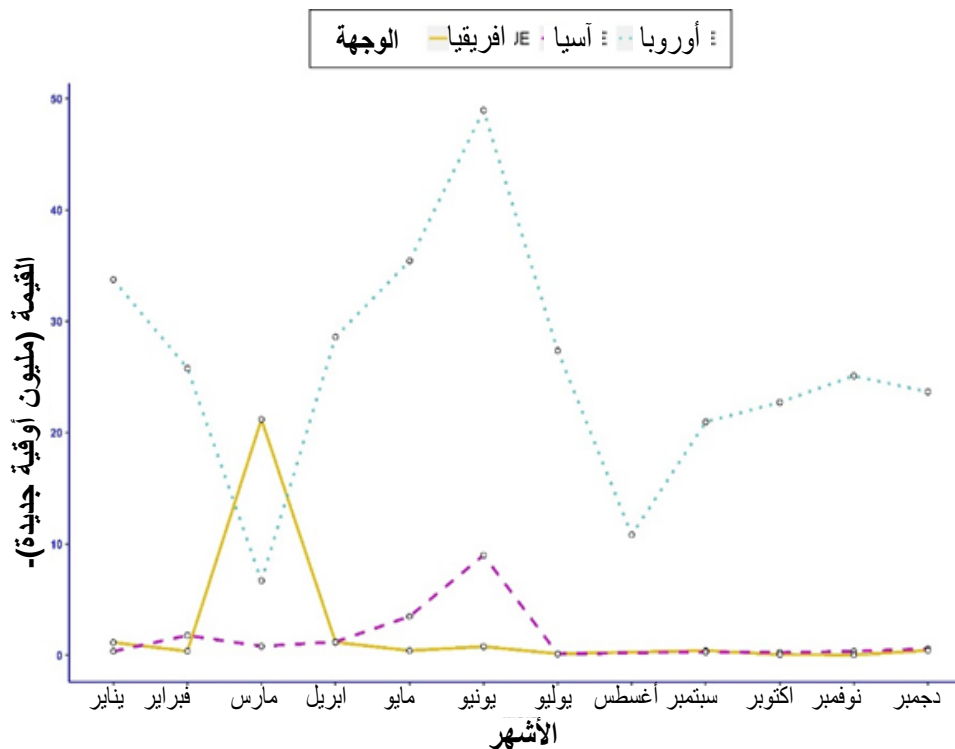


الشكل 28: قيمة الصادرات حسب أهم الدول

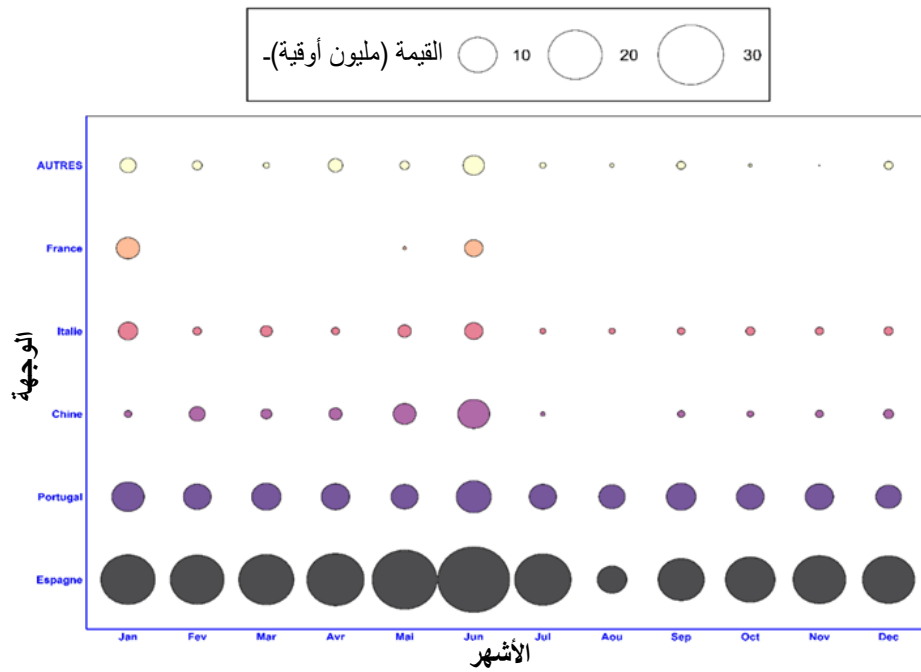
### 3.2.2 قيمة صادرات الأسماك القاعية

#### 1.3.2.2 الصادرات الشهرية حسب القارات

بلغت قيمة الصادرات الإجمالية للأسماك القاعية خلال سنة 2022 قرابة 355 مليون أوقية جديدة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 9% مقارنة بسنة 2021. وتُظهر التغيرات الموسمية منحنى متذبذباً يشابه المنحنى الملاحظ في التغيرات الموسمية للأحجام المصدرة. وتهيم قيمة الصادرات نحو السوق الأوروبي بشكل واسع بحدود نسبة 87,3% من القيمة الإجمالية، ويلي هذا السوق على مسابقة بعيدة السوق الأفريقي بنسبة 7,4% من القيمة الإجمالية. فيما يحتل السوق الآسيوي المرتبة الثالثة بنسبة 5,2% فقط. وقد ساهمت كل من السوق الروسي والسوق الأمريكي بحدود 0,2% من القيمة الإجمالية لصادرات الأسماك القاعية.



الشكل 29: قيمة الصادرات الشهرية حسب الوجهات الكبرى



الشكل 30: القيمة الشهرية للصادرات حسب الدول

## 2.3.2.2 أهم أسواق الوجهة

تعتبر اسبانيا الوجهة الأولى من للأسماك القاعية المصدر من موريتانيا. حيث تمتص هذه الدولة لوحدها حدود 70% من القيمة الإجمالية لصادرات هذا المنتج أي ما يعادل 248 مليون أوقية. وتليها البرتغال بنسبة 19%. وتخلق الصين نسبة 4,4% من قيمة هذا المنتج، تليها إيطاليا وفرنسا بحدود 2,7% و1,6% على التوالي.

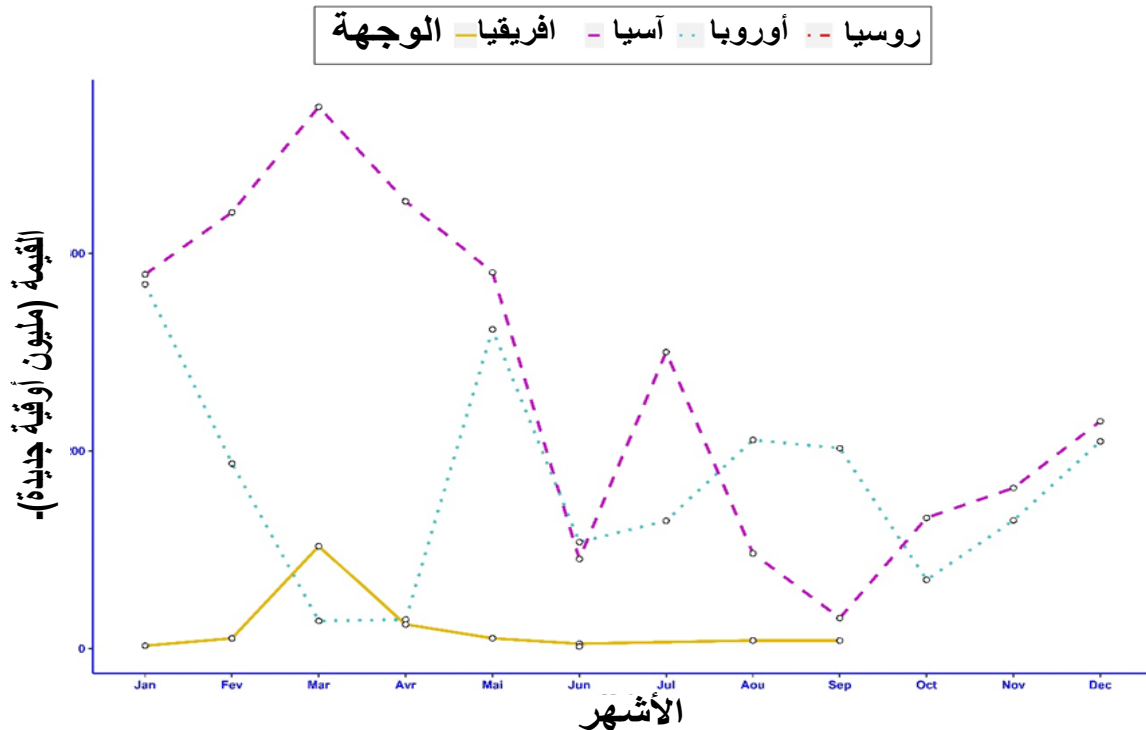
الجدول 20: المساهمة حسب الدول في القيمة الإجمالية للأسماك القاعية

الدولة	اسبانيا	البرتغال	الصين	ايطاليا	فرنسا	المغرب	دول أخرى
%	69,9	19,95	4,4	2,68	1,64	0,6	1,78

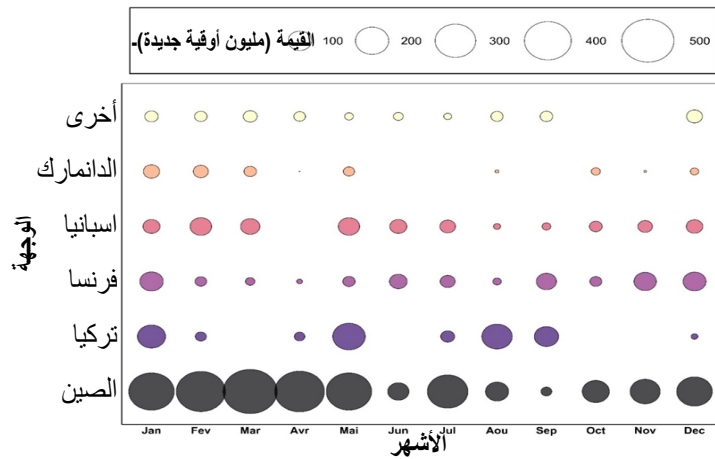
## 4.2.2 قيمة صادرات دقيق وزيوت السمك

## 1.4.2.2 قيمة الصادرات الشهرية حسب القارات

خلقت منتجات دقيق وزيوت السمك خلال سنة 2022 قيمة 5,4 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 5% مقارنة بسنة 2021. وتحتل آسيا وخاصة الصين صدارة الوجهات الكبرى لهذا المنتج بنسبة تقارب 70% من القيمة الإجمالية للمنتج، وتليها أوروبا بنسبة 37%. ويبقى النصيب الموجه لأفريقيا ضئيلا بحدود 3%.



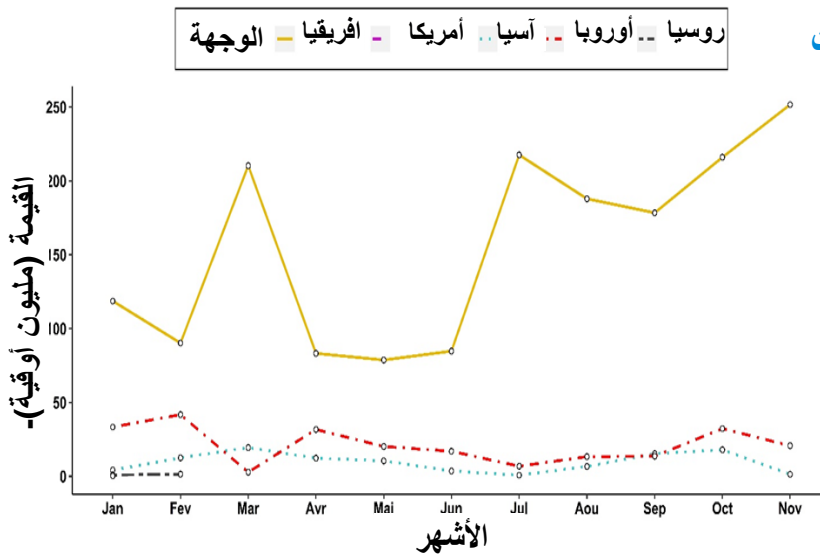
الشكل 31: القيم الشهرية لصادرات دقيق وزيوت السمك حسب القارات



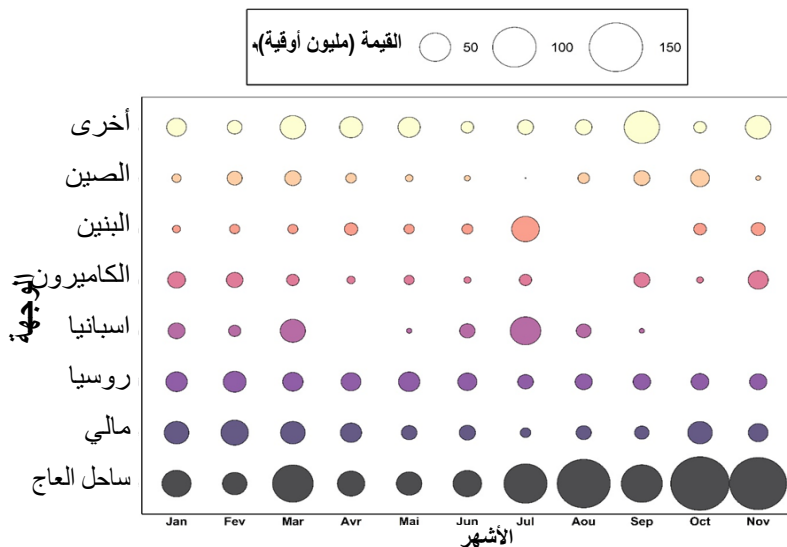
الشكل 32: القيم الشهرية لصادرات منتجات دقيق وزيوت السمك حسب الدول

الجدول 21: المساهمة حسب الدول في قيمة صادرات دقيق وزيوت السمك

الصين	تركيا	فرنسا	اسبانيا	الدانمارك	النرويج	نيجيريا	مصر	دول أخرى
59,2%	12,8%	10,4%	3,2%	3,2%	1,1%	0,9%	0,5%	2,3%



الشكل 33: القيم الشهرية لصادرات المنتجات المجمدة



الشكل 34: القيم الشهرية لصادرات المنتجات المجمدة حسب الدول

## 2.4.2.2 أهم أسواق دول الوجهة

فضلت عن الصين، التي تعتبر أهم الدول التي تستقبل هذا المنتج، تساهم عدة دول أوروبية، بشكل معتبر، في قيمة مبيعات هذا المنتج، ويتعلق الأمر أساساً بتركيا (12,8%)، وفرنسا (10,4%)، واسبانيا (9,5%)، والدانمارك (3,24%)، والنرويج (1,1%). وتمثل القيمة الحاصلة خلال النصف الأول من سنة 2022 نسبة 64,5% من القيمة الإجمالية. فيما تمثل الصين التي تعتبر أهم دول وجهة هذا المنتج نسبة 70%.

## 5.2.2.2 قيمة صادرات «المنتجات المجمدة»

### 1.5.2.2 قيمة الصادرات الشهرية حسب القارات

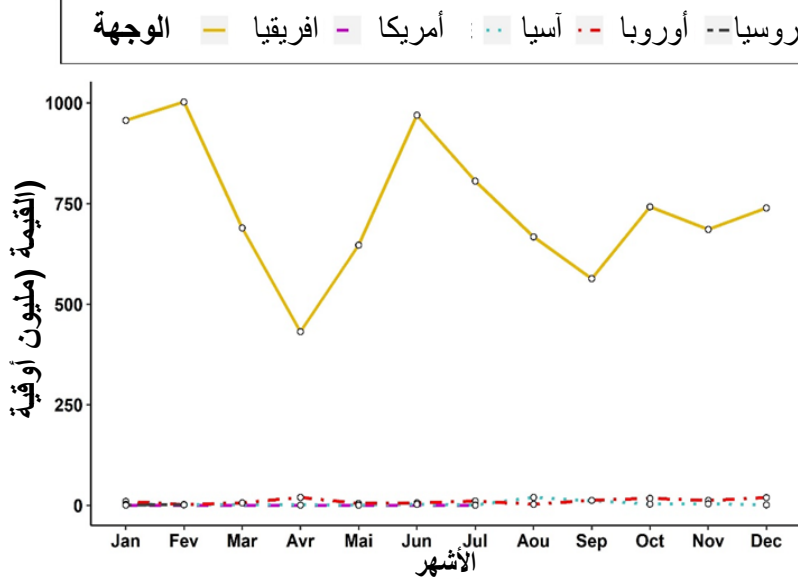
تقدر القيمة الإجمالية لصادرات فئة "مجمدات مختلفة" خلال سنة 2022 بحوالي 2,06 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 39% مقارنة بسنة 2021 (طبقاً لحجم الصادرات). تأتي قرابة 83,4% من هذه القيمة من الصادرات نحو السوق الأفريقي، بينما تأتي نسبة 11,4% من السوق الأوروبي. ويحتل السوق الآسيوي المرتبة الثالثة بنسبة 5,1% من القيمة الإجمالية. كما تساهم أسواق كل من روسيا وأمريكا بمستوى ضعيف أقل من 0,2%. ويبين المنحنى التصاعدي الشهري لقيمة الصادرات أهمية خلال الفصل الثاني من السنة، خاصة بالنسبة للسوق الأفريقي، الوجهة الأساسية لهذا المنتج.

## 2.5.2.2 أهم دول أسواق الوجهة

شكلت ساحل العاج خلال سنة 2022 أهم دولة من حيث المساهمة في قيمة صادرات هذا المنتج بنسبة 47% من القيمة الإجمالية. تليها اسبانيا بنسبة 11,1%، ثم مالي بنسبة 10,1%، ثم البنين بنسبة 6,33%، والكاميرون وغانا بنسبة 4,5% لكل منهما، والصين بنسبة 3,8%.

## الجدول 22: المساهمة حسب الدول في قيمة صادرات «منتجات أخرى»

ساحل العاج	اسبانيا	مالي	البنين	الكاميرون	غانا	الصين	دول أخرى
%47,1	%11,1	%10,1	%6,3	%4,5	%4,5	%3,8	%12,5

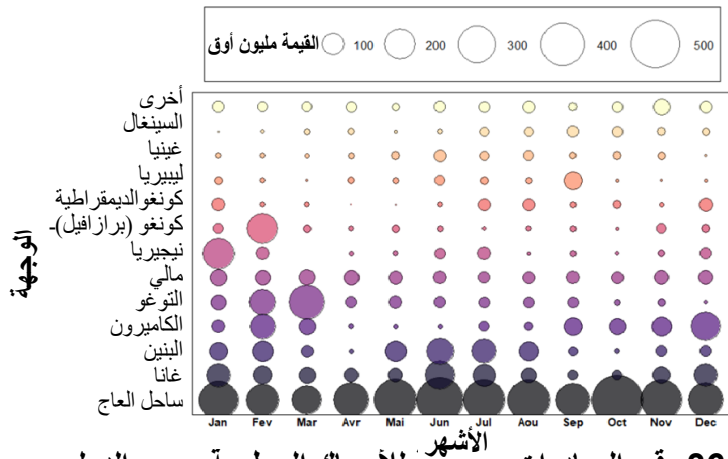
6.2.2. قية صادرات الأسماك السطحية  
1.5.2.2 قيمة الصادرات الشهرية حسب القارات

الشكل 35: قيم صادرات الأسماك السطحية

بلغت القيمة الإجمالية لصادرات الأسماك السطحية خلال سنة 2022 مبلغ 9 مليار أوقية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 38% مقارنة بسنة 2021. حيث تمثل الصادرات نحو قارة أفريقيا نسبة 98% من القيمة الإجمالية لهذا المنتج، فيما كانت السوق الأفريقية تمثل 78% خلال سنة 2021. وتعود الزيادة الملحوظة خلال سنة 2022 إلى إعادة توجيه الصادرات الموجهة للسوق الروسي نحو السوق أفريقيًا. وتلي السوق الأفريقية من بعيد السوق الأوروبي بحدود 1,3%. فيما ظل نصيب السوق الآسيوي والسوق الأمريكي ضئيلاً جداً خلال سنة 2022 بحدود نسبة 0,4%.

## 2.4.2.2 أهم أسواق دول الوجهة

تعتبر ساحل العاج الوجهة الأولى من حيث المساهمة في القيمة المتحصل عليها عن طريق تصدير هذا المنتج. حيث تساهم لوحدها بنسبة 44% من القيمة الإجمالية. تليها غانا بنسبة 9,8% ثم البنين بنسبة 8%. وتمثل هذه الدول الثلاث لوحدها نسبة 62% من قيمة صادرات الأسماك السطحية. وتبقى القيمة الإجمالية للصادرات حسب النصف الأول والثاني لسنة 2022 ثابتة مع تحسن طفيف للنصف الأول بحدود 53%.



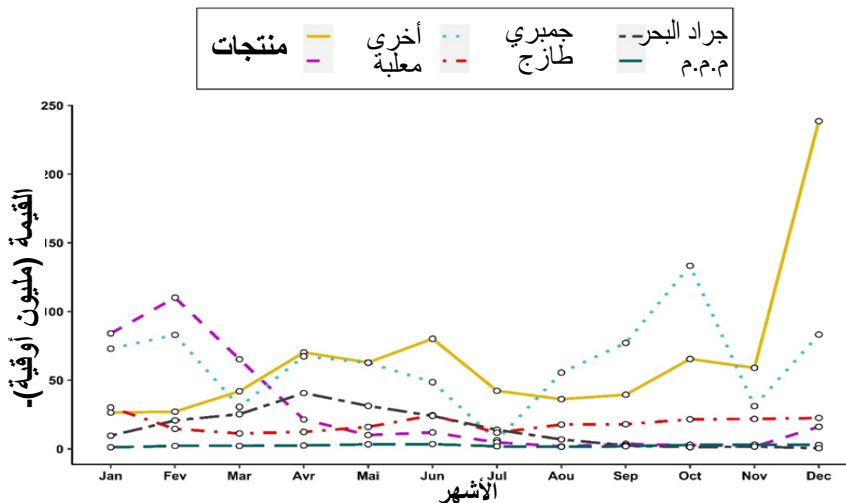
الشكل 36: قيم الصادرات الشهرية للأسماك السطحية حسب الدول

## الجدول 23: مساهمة الدول في قيمة صادرات "الأسماك السطحية"

ساحل العاج	غانا	البنين	الكاميرون	التوغو	مالي	دول أخرى
%44,15	%9,82	%8,02	%7,42	%7,06	%5,39	%18,14

## 6.2.2. قية صادرات «منتجات أخرى»

جمعت صادرات فئة «منتجات أخرى» قرابة 2,3 مليار أوقية جديدة من بينها 60% ناتجة عن المنتجات المصدرة نحو أوروبا، و25,5% للسوق الآسيوي، و14,3% للسوق الأفريقي، و0,04% للسوق الروسي. وتمثل قيمة الجمير نسبة 32,6% من القيمة الإجمالية مقابل 14,4% للمعلبات، وقرابة 10% للمنتجات الطازجة و7,8% لسرطان البحر. ولا تمثل قيمة المنتجات المملحة والمجففة والمدخنة سوى 1% من هذه القيمة، رغم أنه يمثل أكثر من 6% من الحجم الإجمالي لهذه الفئة. كما تمثل المنتجات من فئة «منتجات أخرى» غير المحددة نسبة 34% من هذه القيمة أي حدود 265 مليون أوقية جديدة.



الشكل 37: قيم صادرات «منتجات أخرى»

## روابط مهمة لبعض النصوص القانونية 2022

## إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري 2022 - 2024:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/version\\_finale\\_de\\_la\\_l2p\\_adoptee\\_en\\_cm\\_en\\_juillet\\_2022\\_fr\\_-\\_final.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/version_finale_de_la_l2p_adoptee_en_cm_en_juillet_2022_fr_-_final.pdf)

## مخطط استصلاح مصيدة الأسماك السطحية :

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/plan\\_aménagement\\_petits\\_pelagiques\\_2022.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/plan_aménagement_petits_pelagiques_2022.pdf)

إفادة اعتماد ISO 17020 رقم 4-0023 - المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/certificat\\_iso\\_17020.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/certificat_iso_17020.pdf)

إفادة اعتماد بيولوجي رقم 1-0046 لمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك - نواذيبو:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/certificat\\_microbio\\_ndb\\_fr.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/certificat_microbio_ndb_fr.pdf)

إفادة اعتماد بيولوجي رقم 1-0044 لمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك - نواكشوط:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/certificat\\_microbio\\_nkc\\_fr.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/certificat_microbio_nkc_fr.pdf)

إفادة اعتماد فيزيائي - كيميائي رقم 1-0047 لمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك - نواذيبو:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/certificat\\_physico\\_ndb\\_fr.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/certificat_physico_ndb_fr.pdf)

إفادة اعتماد فيزيائي - كيميائي رقم 1-0045 لمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك - نواكشوط:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/certificat\\_physico\\_nkc\\_fr.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/certificat_physico_nkc_fr.pdf)

## مراسيم

المرسوم رقم 2022 - 183/و.أ.و.ص.اب/ المتضمن إنشاء وتنظيم وعمل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تدعى الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية (و.م.ش.ب):

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/decret\\_no2022-183\\_amam\\_fr.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/decret_no2022-183_amam_fr.pdf)

المرسوم رقم 2022 - 150/و.أ.و.ص.اب/ المتضمن إنشاء وتنظيم وعمل وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك في المياه القارية (و.ب.ص.أ.م.ق):

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/decret\\_0150\\_2022\\_adppc\\_fr\\_signe.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/decret_0150_2022_adppc_fr_signe.pdf)

المرسوم رقم 2022 - 045 المتضمن تعديل بعض ترتيبات المرسوم رقم 2015 - 176 الصادر بتاريخ 04 دجنبر 2015، المتعلق بآليات تحديد حقوق الولوج للثروات السمكية:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/decret\\_no\\_045-2022\\_dr\\_acces-\\_fr.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/decret_no_045-2022_dr_acces-_fr.pdf)

المرسوم رقم 2022 - 046 المكمل لآليات منح حصة الثروات السمكية:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/decret\\_no\\_046-2022\\_quota\\_-\\_fr.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/decret_no_046-2022_quota_-_fr.pdf)

## المقررات

المقرر رقم 419/و.ص.اب المتضمن التوقف الأول للصيد التقليدي لرأسيات الأرجل، والصيد الشاطئي والصيد في أعالي البحار للأعماق لسنة 2022:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete\\_no\\_419-2022\\_-\\_1ere\\_fermeture\\_2022.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete_no_419-2022_-_1ere_fermeture_2022.pdf)

المقرر رقم 0170 المحدد لمبلغ إتاوة رخصة الصيد والاستزراع القاري:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/fr\\_arrete\\_0170\\_redev\\_lic\\_pca.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/fr_arrete_0170_redev_lic_pca.pdf)

المقرر رقم 530 بتاريخ 08 يونيو 2022 المحدد للائحة الوثائق التي يجب تقديمها لمرتنة سفينة صيد:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete\\_530\\_-\\_juin\\_2022-documents\\_mauritanisation\\_fr.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete_530_-_juin_2022-documents_mauritanisation_fr.pdf)

المقرر رقم 1296 - 2022 المتضمن تخصيص قطعة أرضية من المجال العمومي البحري لصالح المكتب الوطني لموانئ الصيد لإرساء نقطة تفريق مستصلحة في امحجرات:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete\\_no\\_1296\\_-\\_2022\\_pda\\_mheijratt\\_fr\\_.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete_no_1296_-_2022_pda_mheijratt_fr_.pdf)

المقرر رقم 2022-1128 المتضمن المصادقة على خطة استصلاح أسماك السطح الصغيرة:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete\\_no\\_1128-2022\\_approbation\\_plan\\_pp\\_2022-2.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete_no_1128-2022_approbation_plan_pp_2022-2.pdf)

المقرر رقم 918 - 2022/و.ص.اب المتضمن التوقف الثاني للصيد التقليدي لرأسيات الأرجل، والشاطئي لرأسيات الأرجل والصيد في أعالي البحار للأعماق لسنة 2022:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete\\_no\\_918-2022\\_-\\_2eme\\_fermeture\\_2022.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete_no_918-2022_-_2eme_fermeture_2022.pdf)

المقرر رقم 2022-839/و.ص.اب المتضمن إنشاء وتنظيم المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete\\_no\\_839-2022-mpem\\_creation\\_oesp\\_fr\\_1.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete_no_839-2022-mpem_creation_oesp_fr_1.pdf)

المقرر رقم 734 - 2022/و.أ.ت.ق.إ.و.ص.اب المتضمن إنشاء الفريق الوطني متعدد الأطراف (GNM):

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete\\_no\\_734\\_gnm.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete_no_734_gnm.pdf)

المقرر رقم 566 - 2022/و.ص.اب المتضمن إنشاء المجلس العلمي للمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete\\_no\\_0566-2022\\_conseil\\_scientifique\\_fr.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete_no_0566-2022_conseil_scientifique_fr.pdf)

المقرر رقم 465 - 2022 المكمل لترتيبات المقرر رقم 1128 الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 2021 المحدد لبعض الشروط والآليات القانونية لنشاطات صيد أسماك السطح الصغيرة:

[https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete\\_no\\_0465\\_2022\\_de\\_farine\\_ok.pdf](https://www.peches.gov.mr/IMG/pdf/arrete_no_0465_2022_de_farine_ok.pdf)



# الجزء الثالث المؤشرات



## الجدول 24: ملخص مداخيل قطاع الصيد للفترة 2018 - 2022

2022	2021	2020	2019	2018	السنة الفئة
2 662 886 113	2 053 231 937	2 190 800 839	2 258 448 326	2 415 456 776	النظام الوطني
3 663 511 283	4 278 227 582	5 403 990 826	6 216 465 300	5 071 899 616	النظام الأجنبي
978 946 580	605 958 257	550 217 343	766 477 322	735 537 675	مداخيل أخرى
7 305 343 976	6 937 417 775	8 145 009 007	9 241 390 948	8 222 894 067	مجموع مداخيل الخزينة
1 342 518 690	739 773 524	754 410 944	764 946 646	768 804 342	اقتطاعات الوزارة / الهيئات
8 647 862 666	7 677 191 299	8 899 419 952	10 006 337 594	8 991 698 409	مجموع مداخيل القطاع
77,9	68	56,9	51,4	49,3	المداخيل الإجمالية للدولة (مليار أوقية)
2 662 886 113	2 053 231 937	2 190 800 839	2 258 448 326	2 415 456 776	نسبة مشاركة القطاع

## مركز التأهيل والتكوين على مهن الصيد

## الجدول 25: ملخص التكوين من 2017 - 2018 إلى 2022 - 2023

المجموع العام	2022-2023		2021-2022		2020-2021		2019-2020		2018-2019				2017-2018		2016 - 2017	2015 - 2016	2014 - 2015	حصيلة تكوين مركز التأهيل والتكوين على مهن الصيد / الأكاديمية البحرية حسب التخصص
	GIZ	AECID	BIT	AECID	ACNAV	BIT	ACNAV	AECID	BIT	OIM	ACNAV	MPEM	INAP					
100		100		150	100	82	66	0	150		139		200	1547	62	107	الصيد التقليدي	
0						50	33	0	50	45	66		85	126	180		الصيد بالشباك الدائرية	
0					180		0	0					12	15	65		الصيدادين القاريين	
25		25		25			0	25	50	95			31		75	60	النساء المعالجات	
0					90		0	0							15		النساء المعالجات في الصيد القاري	
0						20	0		20						30		المصنفين	
0					19		19				40	15		15	15		قبطان شاطئي	
0							0								91		الأمن - مدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفقة (وكلاء MSP)	
200		200					95				379	763		283			السلامة في البحر - نواذيبو	
0							0							12	15		مزارعي الأسماك	
0							0								10		سماكي الصيد القاري	
0				15		20	0	15	15	20							ميكانيكا خارجية	
0							0			20							التنظيف الصناعي	
0					30												تسيير التعاونيات	
0						20	0		15								اللحامة	
0			210														إعادة تأهيل الصيادين، السماكين، اللحامين، المصنفات - نواكشوط	
150	150																إعادة تأهيل شعب FVP, PM, APM, TP, EC	
0				57													إعادة تأهيل السماكين - نواذيبو	
300		300															استغلال آليات الصيد	
0				45													بناء وإصلاح آليات الصيد	
775	150	625	210	292	419	192	213	40	300	180	624	778	340	2132	412	167	المجموع	



## الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك

### إنشاء الشركة

تم إنشاء الشركة بموجب المرسوم رقم 2013 - 181 بتاريخ 13 نوفمبر 2013، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وتكلف بالمهام التالية:

- تمويل السكان بالأسماك؛
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛
- ترقية استهلاك السمك في موريتانيا

### عمال الشركة

خلقت الشركة الوطني لتوزيع الأسماك منذ نشأتها 917 فرصة عمل مباشرة تمثل النساء منها نسبة 56 %، وهي مساهمة معتبرة في محاربة البطالة ونشير إلى أن الشركة تملك 458 نقطة بيع على امتداد التراب الوطني وأن كل نقطة تشمل وكيلين إلى ثلاثة وكلاء توزيع.

### البنى التحتية والتجهيزات

تتكون البنى التحتية والتجهيزات الخاصة بالشركة الوطنية لتوزيع الأسماك من:

1- مقر اجتماعي في نواكشوط يتكون من الطابق السفلي + 1  
2- 47 مركز لوجستي للتوزيع على امتداد التراب الوطني تتكون كما يلي:

11 - منصة لتخزين وتوزيع منتجات الصيد في عواصم الولايات (النعمة، العيون، كيفه، تجكجه، سيلبابي، كيهيدي، نواكشوط، نواذيبو، أكوجت، أطار وأزويرات)؛

03 - غرفة تبريد لتخزين وتوزيع منتجات الصيد (بوكي، ومقامه، وشنقيط)؛

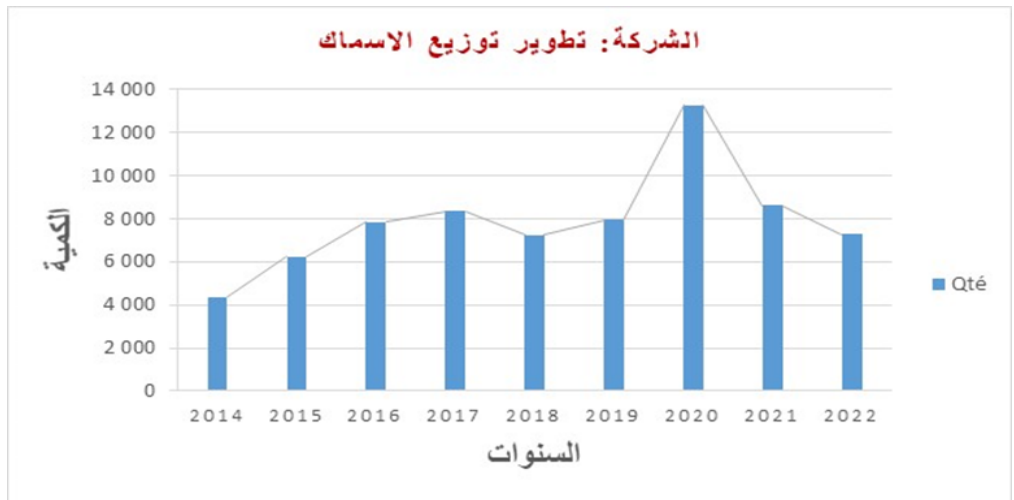
33 حاوية مبردة لتخزين وتوزيع المنتجات (اترارزه، روصو، المذرزهر، اركيز، بوتلميت، انتيكان، واد الناقة، وكرمسين)، البراكنه (الأك، مقطع لحجار، بابابي، مال)، كوكول (امبود، مونكل، لكصيه، امبان)، تكانت (المجريه)، العصابه (باركيول، بومديد، كنكوصه، كويني، تامشكط)، الحوض الشرقي (تمبده، أمورج، جيكني، باسكنو)، اينشيري (بنشاب)، أدرار (وادان، أوجفت)، تيرس زمور (افديرك، بيرام أكري)، داخلت نواذيبو (الشامي).

- أسطول لوجستي مكون من 16 شاحنة مبردة تقوم بتموين المراكز.

2022	2021	2020	محور النشاط
42	41	41	عدد المقاطعات المشمولة مباشرة (وجود مركز توزيع)
7	5	3	عدد المقاطعات المشمولة عن طريق التحويل الأسبوعي
34	33	33	فتح مراكز توزيع
2288 T	1280 T	1280 T	حجم مستقل للتخزين
404 points	366 points	275 points	فتح نقاط بيع للسمك
126 points	113 points	111 points	فتح نقاط بيع السمك في نواكشوط
7292 T	8610 T	11 424 T	توزيع السمك بأسعار رمزية و أسماك
109 T	-	1608 T	توزيعات مجانية (كوفيد - 19، فيضانات)
200 T	200 T	250 T	توزيعات مجانية بمناسبة رمضان

### الجدول 26: تطور عمليات التوزيع السنوية

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	الكمية
7 292	8 611	13 282	7 941	7 247	8 340	7 851	6 253	4 375	



### مصادر التمويل

يتم تمويل الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك بمنتجات الأسماك السطحية الناتجة من إتوات عينية محددة كما يلي:

- سفن الصيد السطحي العاملة في إطار اتفاق الشراكة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي بنسبة 2 % من الكميات المصطادة من أسماك السطح؛

- سفن الصيد السطحي العاملة في إطار المعاهدات الحرة للأسماك السطحية بنسبة 3 % من الكميات المصطادة؛

- سفن الشباك العاملة في إطار النظام الوطني بنسبة 2 % من الكميات المصطادة من أسماك السطح؛

- سفن الشباك العاملة في إطار معاهدات مؤسسة هونغ كونغ بنسبة 3 % من الكميات المصطادة من أسماك السطح.

## إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري 2022 - 2024



ويحدد إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري بوضوح: تأكيد التزام موريتانيا بالتنفيذ الكامل للالتزامات وتعهداتها الدولية فيما يتعلق بالقوانين البحرية؛ التطبيق الصارم للقوانين والنظم المتعلقة بقطاع الصيد والاقتصاد البحري؛ توجيه العمل الحكومي حسب المتطلبات المختلفة، ولاسيما تلك المتعلقة بجعل الاستدامة في مركز الاهتمامات، وكذا تركيز جهود ووسائل الدولة على استصلاح المصايد الرئيسية وترقية سلاسل القيمة الإستراتيجية بهدف فعالية أنجع، وتطبيق مبادئ الحكامة الرشيدة.

ويطمح إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد إلى تقديم طموحات بالأرقام في أفق 2024 لاستدامة الثروات (نقص مستوى استغلال الأخطبوط من 130% إلى 90% والساردين من 150% إلى 90%)، وخلق فرص العمل (2500 فرصة)، وتعزيز الأمن الغذائي للمواطنين الموريتانيين (زيادة مستوى الاستهلاك البشري من 12,6 كغ/سنة/ساكن إلى 15 كغ/سنة/ساكن). وفي هذا الصدد، يولي إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري أهمية خاصة لمؤشرات هامة أخرى تتعلق بهشاشة الثروات الأكثر إستراتيجية خاصة الإخطبوط، وتسريع الانتقال نحو "كمية أقل من مسحوق السمك والمزيد من المنتجات الموجهة للاستهلاك البشري" بالنسبة لأسماك السطح الصغيرة، وتطوير سلاسل قيمة الصيد السطحي التقليدي والشاطئي التي تستهدف الأسواق الوطنية.

وعلى أساس منهج تخطيط قائم على النتائج، يُقدم إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 - 2024 العمل الحكومي حسب محاور إستراتيجية، وورشات محورية. وتمكن هذه الصيغة من إبراز العمل الحكومي في القطاع، وتسهيل التنفيذ والإشراف الإستراتيجي، بما في ذلك تعبئة التمويل وتطوير أوجه التكامل والتآزر مع المؤسسات الأخرى.

ويشكل تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري والإصلاحات الهامة التي تنطوي عليه تحديا كبيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وهو ما يتطلب إجراءات جديدة مؤسسية وتشريعية، خاصة مراجعة بعض النصوص التنظيمية، وتعزيز الإطار والمؤسسي للإدارة، وكذا المصادر البشرية والمالية لوزارة الصيد والاقتصاد البحري.

يعتبر قطاع الصيد أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الوطني من خلال إسهامه في التوازنات الاقتصادية الكبرى في البلاد ومقدرات النمو وخلق فرص العمل ودوره في مكافحة الفقر وفي تعزيز الأمن الغذائي. وقد تمت المصادقة في شهر يوليو 2020 على استراتيجية لمدة خمس سنوات، اعتنت بمجال الصيد البحري وحده، وعرفت ب: استراتيجية الاستصلاح والتنمية المستدامة والمندمجة للصيد البحري (استراتيجية الصيد البحري 2020 - 2024).

غير أنه ومن أجل تمكين قطاع الصيد والاقتصاد البحري من بلوغ أهدافه فيما يتعلق بمساهمته المستدامة في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد، اتضحت ضرورة توسيع مدى هذه الاستراتيجية المتخصصة لتشمل كافة المجالات التي تدخل في اختصاص وزارة الصيد والاقتصاد البحري (م.ص.اب): الصيد البحري؛ الشؤون البحرية (بما في ذلك قطاعات الاقتصاد البحري الأخرى)؛ والصيد القاري وزراعة الأسماك. كما لوحظ أيضا بالنسبة لاستراتيجية الصيد البحري ضرورة القيام بإصلاحات وتصحيحات لسد بعض الثغرات التي لوحظت في التسيير الحالي للصيد البحري فيما يتعلق بآليات النفاذ إلى الثروة والاستغلال وتأمين المنتجات.

وعلى هذه الأسس، صادق مجلس الوزراء على إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري. ويهدف هذا الإعلان إلى الاستجابة، على نحو أفضل، لتحديات واحتياجات القطاع بجميع مكوناته (الصيد البحري، الشؤون البحرية، الصيد القاري وزراعة الأسماك)، ويأخذ في الاعتبار توجيهات استراتيجية الصيد البحري للفترة 2020 - 2024 وكذا المكاسب والدروس الأولى المستخلصة من تنفيذها.

وقد انطلق مسار إعداد إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري لإنعاش قطاع الصيد البحري، الذي تم تحضيره بتنظيم أيام تشاورية مع كافة الفاعلين في القطاع في نواذيبو، (فبراير 2021). وكانت تلك الأيام انطلاقة مسار تشاركي شامل امتد على عدة أشهر، أفضى إلى تحديد المحاور الأساسية لسياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري، ليتم عرضها في البيان المقدم أمام مجلس الوزراء بتاريخ 08 أغسطس 2021.

ونذكر، من بين المحطات الأساسية لهذا المسار، تنظيم ورشة عمل متخصصة حول الصيد القاري وزراعة الأسماك (نواكشوط، 26 أبريل 2022). وقد شاركت في هذا المسار المنظمات الاجتماعية والمهنية، والقطاعات المعنية، وكذا الشركاء الفنيين والماليين.

وينسجم إعلان سياسة وتخطيط القطاع مع برنامج أولوياتي الموسع لخمسة رئيس الجمهورية الذي يهدف إلى الرفع من أداء وتعزيز اندماج القطاع في الاقتصاد الوطني.

وطبقا لاستراتيجية النماء المتسارع والرفاه المشترك، تهدف رؤية إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 - 2024 إلى ترقية قطاع الصيد والاقتصاد البحري، واستدامة اندماجه في الاقتصاد الوطني. وتعتمد هذه الرؤية التي تشمل جميع مجالات اختصاص وزارة الصيد والاقتصاد البحري على المرتكزات الأربعة التالية: 1- استدامة الثروات البحرية وحماية الأوساط المائية؛ 2- تعزيز مساهمة قطاعات الاقتصاد البحري في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد؛ 3- التنمية المستدامة والمندمجة للصيد القاري وزراعة الأحياء المائية؛ 4- تدعيم إطار حكامة القطاع.

أثيرت إمكانية إنشاء وكالة موريتانية للشؤون البحرية.

## آفاق المزيد من الكفاءة والمهنية في الإدارة البحرية: إنشاء وكالة الشؤون البحرية الموريتانية

في أعقاب التوصية الصادرة عن المراجعة التي أجرتها المنظمة البحرية الدولية لعام 2016، أقر إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 — 2024، الذي تم اعتماده في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 يوليو 2022، ورشة هيكيلية خاصة تتضمن "إعادة هيكلة الإدارة البحرية". ونص هذا الإعلان الجديد على أن هذه الورشة الاستراتيجية ستعتمد نمودجا جديدا لتنظيم الإدارة البحرية.

ويستند هذا الخيار الاستراتيجي إلى تصوّر يُفيد أن مديرية مركزية للبحرية التجارية، في السياق المؤسسي الحالي، لا يمكن أن تتوفر لديها الإمكانيات البشرية والعملية ومستوى الاستقلال المالي الكافي للاضطلاع، على نحو فعال، بكافة مهام إدارة الشؤون البحرية.

وقد اختارت بعض دول شبه المنطقة المشابهة لموريتانيا إنشاء وكالة للشؤون البحرية، كمؤسسة إدارية مستقلة تتصرف باسم الدولة، وتعمل تحت الوصاية الفنية للوزير المكلف بالبحرية التجارية، بشكل يجعلها تستجيب لهذه المتطلبات.

وسيسمح إنشاء وكالة موريتانية للشؤون البحرية باستحداث هيئة إدارية فعالة أكثر ملائمة لمهام ومتطلبات البحرية التجارية.

وتتمثل الفوائد المرتبطة بإنشاء هذه الوكالة فيما يلي:

- ضمان وحدة السلطة البحرية في موريتانيا
- ضمان الممارسة الفعلية للمسؤوليات المتعلقة بتسيير السفن، والبحارة، والمهنة البحرية من أجل السلامة والأمن البحريين، ومن أجل حماية وحفظ الوسط البحري، وتسيير المجال العمومي البحري، والنقل البحري، إلخ.

- تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة البحرية للمستخدمين، بما في ذلك تقريب الخدمات

- تلبية التزامات وواجبات الدولة الموريتانية فيما يتعلق بالاتفاقيات البحرية الدولية التي تبنيتها.

- المساهمة بشكل حاسم وفعال في التسيير المستديم للصيد، وفي التنمية الاجتماعية - المهنية للبحارة، وتطوير النقل البحري، وحفظ البيئة البحرية، ومواكبة ظهور الصناعات النفطية والغازية ومسار انتقال الدولة نحو الاقتصاد الأزرق

- ضمان الوفاء بجميع الشروط، نتيجة لتطور صناعة النفط والغاز، لكي تستفيد موريتانيا من صندوق التعويض عن التلوث النفطي والتعويض في حالة التلوث الناجم عن المنصات (التأمين الخاص).

ويجب أن يُمكن النظام الأساسي للوكالة الموريتانية للشؤون البحرية من الاستجابة للتحديات التالية:

1. يجب أن تتمتع هذه الوكالة باستقلالية إدارية ومالية، وهو شرط أساسي لتعزيز كفاءة ومهنية الإدارة البحرية.

2. ويتعين على الوكالة أن تكون قادرة على تحصيل المبالغ المتعلقة ببعض الخدمات المقدمة للشركات الخصوصية، من أجل ضمان التمويل الذاتي في نهاية المطاف، وبالتالي تقليص العبء المالي على الدولة الموريتانية.

يُتّرح للوكالة الموريتانية للشؤون البحرية نموذج مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، مكلفة بمهمة الخدمة العمومية، مع مراعاة ممارسة الوظائف السيادية، وتعمل تحت الوصاية الفنية للوزير المكلف بالبحرية التجارية.



## و.م.ش.ب :

## الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية

تم إنشاء الإدارة البحرية الموريتانية، المعروفة باسم مديرية البحرية التجارية، في وقت مبكر جداً اعتماداً على القانون رقم 62-038 الصادر بتاريخ 20 يناير 1962 المتضمن مدونة البحرية التجارية والصيد البحري، من أجل تأطير نشاط سفن النقل البحري والتأكد، من بين أمور أخرى، من تسيير البحارة. وقد تم بعد ذلك بشكل تدريجي اعتماد مهام هذه الإدارة، التي كانت تتبع دائماً لقطاع الصيد، لتأخذ في الاعتبار تطور السياق الدولي والوطني (القوانين المتضمنة لمدونة البحرية التجارية رقم 78-043 لعام 1978 ورقم 95-009 الصادر بتاريخ 31 يناير 1995 ورقم 029-2013 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2013). ويشير السياق الدولي إلى التزامات وواجبات موريتانيا بموجب الاتفاقيات البحرية الدولية التي هي طرف فيها (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، واتفاقية ماربول المتعلقة بالتلوث البحري بالسفن، واتفاقية سولاس بشأن السلامة في البحر، اتفاقية التدريب البحري STCW، إلخ) والمنظمات المتبينة لهذه الاتفاقيات، بما في ذلك على وجه الخصوص المنظمة البحرية الدولية (OMI)، ومنظمة العمل الدولية (OIT)، إلخ.

وبحسب السياق الوطني مؤخرًا إلى وعي الدولة الموريتانية بضرورة تعزيز الحماية القانونية لمساكنها ومواردها البحرية، لا سيما بعد ظهور صناعات المحروقات في البحر.

وقد شهد تنظيم الإدارة البحرية الموريتانية، على مدى العقدين الماضيين، اضطرابات مؤسسية أدت إلى هشاشة قدراتها على تنفيذ مهامها التي تعتبر ضرورية للتنمية المستدامة لمختلف قطاعات الاقتصاد البحري: الصيد والنقل البحري، ولضمان الامتثال للالتزامات وواجباتها تجاه الاتفاقيات الدولية. فعلى سبيل المثال، عُهد بجزء من مهام الإدارة البحرية (باستثناء تسيير البحارة، وتسيير موانئ الصيد، والتكوين البحري) في عام 2007 إلى الوزارة المكلفة بالنقل، قبل أن تعود في عام 2009 إلى وزارة الصيد والاقتصاد البحري.

ويعتبر التشريع البحري الساري المفعول حالياً هو القانون رقم 029-2013 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2013 المتضمن مدونة البحرية التجارية. وتنص المادة 9 من هذه المدونة على أن الوزير المكلف بالبحرية التجارية هو السلطة البحرية. ويحدد المرسوم رقم 0211/2017 بتاريخ 29 مايو 2017، المحدد لصلاحيات وزير الصيد والاقتصاد البحري والمنظم للإدارة المركزية لقطاعه، في مادته 24، مديرية البحرية التجارية بوصفها الواجهة الوحيدة للمنظمة البحرية الدولية. ويُسنّد المرسوم نفسه إلى مديرية البحرية التجارية ومسؤوليات تشمل تسيير السفن، وتسيير البحارة، والمهنة البحرية، والسلامة والأمن البحريين، الحماية والمحافظة على الوسط البحري، وكذا تسيير المجال العمومي البحري، وتسيير النقل البحري، إلخ.

### المعوقات الرئيسية لممارسة مهام الإدارة البحرية الموريتانية

تُمارس، حالياً، مهام الإدارة البحرية من قبل مديرية مركزية في وزارة الصيد والاقتصاد البحري تُعرف باسم مديرية البحرية التجارية، بطاقم مكون من 36 وكيلاً وبميزانية سنوية تقارب 1,8 مليون أوقية جديدة. ويمكن تلخيص المعوقات الرئيسية المرتبطة بنقص قدرات وإمكانيات هذه المديرية على النحو التالي:

- عدم كفاية المصاير البشرية لضمان تلبية كامل الصلاحيات السيادية البحرية، علاوة على أن معظم عمال المديرية ليسوا موظفين وبمؤهلات لا تلائم المهام الموكلة إليهم؛

- مجانية معظم الخدمات التي تقدمها، في حين أن جميع هذه الخدمات مدفوعة الثمن في بلدان شبه المنطقة، ويمكن أن نذكر، على سبيل المثال، الخدمات التالية: مرتنة السفن، التزقيم، تفتيش السفن، اعتماد شركات التأمين في الوسط المينائي، إصدار بعض العقود الإدارية مثل تلك المتعلقة بلوائح الطواقم على المن، وشهادات التأمين، ورخص الملاحة، إلخ؛

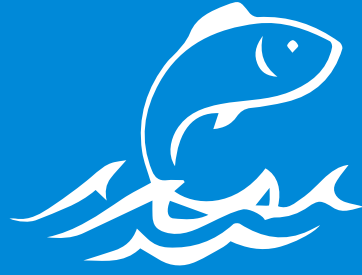
- ضعف الموارد المالية المخصصة للمديرية في ميزانية الدولة السنوية (حوالي 8,6 مليون أوقية جديدة في المغرب مقابل 1,8 مليون أوقية جديدة في موريتانيا)؛
- غياب هيئات لامركزية من شأنها توفير وتقييم الخدمات من المستخدمين.

ونتيجة لهذه المعوقات الرئيسية، لا يسمح وضع الإدارة البحرية بضمان الامتثال للالتزامات الدولية الموريتانية كدولة ساحلية ودولة علم ودولة ميناء. وثمة نتيجة أخرى، أن هذه الإدارة البحرية لا تسهم، كما يُفترض، في تهيئة الظروف اللازمة لاستدامة الثروات البحرية، والحفاظ على البيئة البحرية، وتطوير النقل البحري، ومواكبة نشاطات استكشاف واستغلال المحروقات في عرض البحر، والتنمية الاجتماعية - المهنية للبحارة.

وقد أكدت مراجعة أجرتها المنظمة البحرية الدولية في أبريل 2016 أوجه القصور في الإدارة البحرية. كما أبرز التدقيق أيضاً وجود أربع سلطات بحرية في موريتانيا (وزارة الصيد والاقتصاد البحري، ووزارة البيئة، ووزارة النفط ووزارة الدفاع الوطني)، في حين لا ينبغي أن تكون هناك سوى سلطة وصية واحدة، وفقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية. ومن الإجراءات التصحيحية التي اقترحتها التدقيق، والتي كانت موضوع اتفاق مع الوزارة المكلفة بالبحرية التجارية، التفكير في إنشاء هيئة إدارية قائمة أكثر ملائمة لمهام واحتياجات البحرية التجارية. وقد



التقرير السنوي لإحصائيات الصيد  
المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد



الجزء الرابع  
الصيد القاري

# الجزء الرابع





## الصيد القاري واستزراع الأسماك وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك في المياه القارية

أنشئت وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك في المياه القارية بموجب المرسوم رقم 150 بتاريخ 24 أكتوبر 2022 لضمان تنمية وتطوير جميع المسطحات المائية للصيد القاري وإقامة مزارع لتربية الأسماك من أجل تثمين مقدرات الثروة السمكية في هذه المياه لتلعب دورا استراتيجيا في محاربة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتثبيت السكان في مواطنهم الأصلية.

### الأهداف

1. العمل على تكوين قوة عاملة من الصيادين المحترفين والمنظمين في مجال تقنيات الصيد وتربية الأسماك وطرق تجهيز وحفظ الأسماك لضمان دخل معتبر؛
2. بناء البنية التحتية اللازمة لتنمية الصيد القاري والاستزراع السمكي في المسطحات المائية في مختلف الولايات؛
3. تفعيل مفرختي فم لكالية ومحمودة وكذا إنشاء مفرخات أخرى قادرة على إنتاج كميات كبيرة من الأنواع السمكية ذات القيمة التجارية والغذائية العاليتين؛
4. استصلاح البرك والمسطحات المائية حتى تكون مكانا مناسباً وجذاباً لاستزراع الأسماك.

2023: توزيع مستلزمات للصيد وتحويل الأسماك على الفاعلين على هامش مهرجان جول بولاية كوركول؛  
2023: تنظيم ورشات تحسيسية حول أهداف وأنشطة الوكالة في المناطق المستهدفة.

### 2- المشاريع قيد الانجاز

2022: بناء وتجهيز ثلاث مراكز للصيد القاري واستزراع الأسماك في كل من مال وكنكوصه والنعمه.

### 3- المشاريع التي يجري العمل عليها

2023: تكوين وتجهيز 150 من الفاعلين في الصيد القاري (صياد-تحويل الأسماك-تسيير التعاونيات...) في البراكنه؛

2023: تفعيل التعاون البيئي من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الفنية العاملة في الميدان؛

2023: توسيع التعاون والشراكة مع المؤسسات المتخصصة في الدول الصديقة من أجل الاستفادة من تجربتها؛

2023: تحيين المعطيات في مجال الصيد القاري واستزراع الأسماك من أجل إنشاء قاعدة معلوماتية شاملة للمقدرات في مجال الصيد القاري واستزراع الأسماك؛

2023: تنظيم ورشة مع ممثلي الممولين المحتملين من أجل المساهمة في تعبئة التمويلات لنشاطات الوكالات؛

2023: وضع برنامج تكوين العاملين والفنيين للوكالة في مجال الصيد القاري واستزراع الأسماك؛

المشاريع التي أطلقت خلال الأربع سنوات الماضية في شبه قطاع الصيد القاري والاستزراع السمكي

### 1- المشاريع المكتملة

2019: توزيع مستلزمات الصيد وتحويل الأسماك (امبود)؛  
2019: تكوين 150 فاعل في المجال وتوزيع مستلزمات الصيد وتحويل الأسماك (محمودة)؛

2021: بناء مفرخه اسماك في بحيرة محمودة بولاية الحوض الشرقي؛

2021: تكوين 150 في المجال وتوزيع مستلزمات الصيد وتحويل الأسماك (كنكوصه)؛

2022: إنشاء وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك في المياه القارية؛



2024: إنشاء وتجهيز نقطتين لتفريغ الاسماك في فم لكلية بالإضافة إلى إنشاء بئرين ارتوازيين وخزانين مائيين على مستوى هذه النقاط؛

2024: إنشاء وتجهيز متجر أهلي لبيع معدات الصيد القاري وإعادة تأهيل مستودع بناء وإصلاح زوارق الصيد القاري في مقاطعة امبود؛

2024: تنظيم رحلات دراسية للاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الصيد القاري واستزراع الأسماك؛

2024: تكوين لجان محلية لتسيير البحيرات.

تعمل الوكالة على تنفيذ ما ورد في برنامج أولوياتي الموسع لفخامة رئيس الجمهورية وفي هذا الإطار سيكتمل تكوين 2500 شخص في مختلف مجالات الصيد القاري واستزراع الأسماك قبل نهاية 2024.

وفي أفق 2030، ستعمل الوكالة على تحقيق الأهداف التالية:  
- تكوين وتأطير 20 ألف فاعل في مجال الصيد القاري واستزراع الأسماك وتحويل منتج الصيد  
- استصلاح 30 من المسطحات المائية على المستوى الوطني  
- إنتاج 10 مليون زريعة سنويا من مختلف أنواع الأسماك ذات الجودة الغذائية والتجارية

2023: تجهيز المراكز و المفرخات القائمة ( امبود، انتكان، فم لكلية، محموده) ومدتها بالإمكانات والكادر البشري المكون من أجل القيام بعملها على أحسن وجه؛

2023: وضع آلية لتسيير اسواق السمك التابعة للوكالة؛  
2024: إنشاء وتجهيز مركز للصيد القاري والاستزراع السمكي في غابو (كيدماغا)؛

2024: إنشاء وتجهيز 15 حوضا مائيا لتكاثر وتنمية الأسماك؛

2024: تكوين 2050 شخصا في مجال الصيد والاستزراع السمكي 2024؛



بناء على تقرير مشترك من وزير الصيد والاقتصاد البحري ووزير المالية وبعد الاطلاع على:

- دستور 20 يوليو 1991 المراجع في سنوات 2006، 2012 و 2017؛
- الأمر القانوني رقم 180/82 الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1982 المنشئ للخطة المحاسبية الوطنية؛
- الأمر القانوني رقم 012/89 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 المتضمن النظام العام للمحاسبة؛

المادة 26: يكلف وزير الصيد والاقتصاد البحري ووزير المالية، كل في ما يعنيه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بنواكشوط بتاريخ: .....

24 OCT 2022

محمد ولد بلال مسعود

وزير المالية  
اسلم ولد محمد امباري

وزير الصيد والاقتصاد البحري  
محمد عابدين امجيف

اسلم ولد محمد امباري

محمد عابدين امجيف

اسلم ولد محمد امباري

محمد عابدين امجيف

اسلم ولد محمد امباري

محمد عابدين امجيف

اسلم ولد محمد امباري

محمد عابدين امجيف

اسلم ولد محمد امباري

محمد عابدين امجيف

اسلم ولد محمد امباري

محمد عابدين امجيف

اسلم ولد محمد امباري

محمد عابدين امجيف

اسلم ولد محمد امباري

محمد عابدين امجيف

اسلم ولد محمد امباري

محمد عابدين امجيف

اسلم ولد محمد امباري

محمد عابدين امجيف



## المختصرات

البنك المركزي الموريتاني	ب.م.م
اللجنة الفنية للإحصائيات	ل.ف.إ
مديرية استصلاح الثروات والدراسات	م.إث.د
مديرية تنمية وتثمين المنتجات	م.ت.ت.م
مديرية البحرية التجارية	م.ب.ت
مديرية الصيد القاري وزراعة الأسماك	م.ص.ق.ز.أ
خفر السواحل الموريتانية	خ.س.م
المعهد الموريتانية لبحوث المحيطات والصيد	م.م.ب.م.ص
كيلوغرام	كغ
وزارة الاقتصاد والمالية	و.إ.م
وزارة الاقتصاد والمالية . المديرية العامة للضرائب	و.إ.م.م.ع.ض
المديرية العامة للجمارك	م.ع.ج
وزارة الصيد والاقتصاد البحري	و.ص.إ.ب
أقصى عائد مستدام	أ.ع.م
المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد	م.إ.إ.ص
المكتب الوطني للإحصاء	م.و.إ
الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي	و.و.إ.د.إ
الصيد التقليدي	ص.ت
الصيد الشاطئي	ص.ش
الصيد في أعالي البحار	ص.أ.ب
الناتج الداخلي الخام	ن.د.خ
الحظيرة الوطنية لحوض آرغين	ح.و.ح.آ
الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك	ش.م.ت.أ
الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك	ش.و.ت.أ
نظام متابعة الصيد التقليدي والشاطئي	ن.م.ص.ت.ش
نسبة الاصطياد المسموح بها	ن.ا.م.ب
القيمة المضافة	ق.م
المنطقة الاقتصادية الخالصة	م.إ.خ
المنطقة الاقتصادية الخالصة الموريتانية	م.إ.خ.م
الوكالة الموريتانية للشؤون البحرية	و.م.ش.ب
وكالة تنمية الصيد واستزراع الأسماك في المياه القارية	و.ت.ص.ا.س.م.ق

## تعريفات

**الصيد:** يُطلق الصيد على كل عملية اصطياد أو محاولة اصطياد أو استخراج أو قتل، بأي طريقة كانت، تستهدف الأحياء التي يشكل الماء موطنها المعتاد أو الأعم.

**صيد الإعاشة:** هو الصيد الممارس بالشكل التقليدي، وبهدف الحصول على عينات صالحة للإستهلاك لإعاشة الصياد وعائلته وليس للبيع في أغلب حالاته.

**الصيد التجاري:** وهو الصيد الذي يمارس من أجل جني الأرباح.

**الصيد التقليدي البحري:** كل نشاط صيد يمارس على الأقدام أو بواسطة سفن مسطحة أو غير مسطحة بطول إجمالي يقل أو يساوي 14 مترا بدون محركات أو بمحركات ذات قوة أقل أو تساوي 150 حصانا، وتستخدم فيه آليات صيد يدوية باستثناء شبكة التطويق المنزلة.

**الصيد الشاطئي:** كل نشاط صيد يمارس بواسطة سفينة: (i) بطول إجمالي أقل أو يساوي 26 مترا، ولا تستجيب للشروط الخاصة بالصيد التقليدي، بالنسبة لرأسيات الأرجل والقشريات وعينات الأعماق، (ii) بطول أقل من 60 متر بالنسبة للصيد السطحي. وتعمل السفن الشاطئية بآليات صيد يدوية أو غير يدوية وبدون أية وسيلة جرف للقاع أو كسح له.

**صيد الأعماق في عرض البحار:** كل صيد تجاري يمارس بواسطة سفن بخصائص تختلف عن الصيد التقليدي والشاطئي.

**الصيد القاري:** هو كل نشاط يهدف إلى اصطياد الأسماك أو أي أحياء مائية في المياه القارية.

**النظام الوطني:** هو النظام المبدئي المعتمد في استغلال الثروات البحرية في المياه الخاضعة للقوانين الموريتانية.

**النظام الأجنبي:** هو نظام استثنائي يتم منحه لكل صاحب امتياز حائز على حق انتفاع ممنوح في إطار اتفاقيات دولية للصيد أو أي نوع آخر من التفاهات مع دول أخرى أو مجموعة دول أو كيان خصوصي أجنبي.

**مؤسسات معالجة وتحويل منتجات الصيد:** كل مبنى أو منشأة على اليابسة أو في البحر، تتم فيها معالجة المنتجات السمكية وتداولها وتخزينها وتعليبها وتجفيفها وتجميدها وتمليحها وتدخينها أو أي طريقة أخرى لأغراض تجارية.

**نسبة الاصطياد المسموح بها:** تعني كمية الثروات السمكية المسموح باصطيادها في فترة محددة.

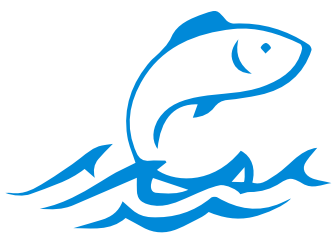
**أقصى عائد مستدام:** أعلى معدل صيد يمكن اصطياده نظريًا بشكل مستديم من المخزون في ظل الظروف البيئية الحالية.

**المنتجات المجمدة:** كل منتج خضع لعملية تجميد تمكن من الوصول إلى درجة حرارة مستقرة أقل أو تساوي (-18)

**دقيق وزيوت السمك:** هو منتج نهائي تم الحصول عليه عن طريق فضلات مصانع التحويل وكميات الأسماك التي تم إلغاؤها طازجة خاصة الأسماك السطحية.

**المنتجات الطازجة والحية والمنتجات الكاملة والمعدة:** هي المنتجات التي لم تخضع، خلال الاحتفاظ بها، لأي معالجة عدا التثليج، كمنتج تم اصطياده والمحافظة عليه حيًا مثل جراد البحر الأخضر والوردي.





التقرير السنوي لإحصائيات 2022  
المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد

(م.أ.ص)  
**سنة**  
**2022**

